الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية
رقم: .....

ميدان: الحقوق والعلوم السياسية
فرع: تنظيم سياسي وإداري
تخصص: إدارة وحكامة محلية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي

إعداد الطالب (ة): نجود

تحت عنوان:

دور المجتمع المدني في تحقيق الموازنة التشاركية في تونس

لجنة المناقشة:

فاطمة بودرهم	جامعة المسيلة	رئيسا
ليندة بوعنان	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
جمال الدين بن عمير	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2017/ 2018

شكر وعرفان

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من اصطنع إليكم معروفا فجاوز فإن عجزتم عن مجازاته فادعوا له حتى تعلموا أنكم قد شكرتم فإن الشاكر يحب الشاكرين" يسعنا في هذا المقام إلا أن نتقدم بواسع الشكر والتقدير إلى أستاذتنا التي قدمت لنا الكثير ولم تبخل علينا بالكم الهائل من المعارف وتوجيهات التي أنارت لنا طريقنا نحو إتمام بحتنا هذا إلى أستاذتنا "ليندة بوعنان".

ولا ننسى أن نتقدم بجزيل الشكر وعظيم التقدير إلى كل من ساهم في انجاز هذا البحث وعلى رأسهم مكتبة الآداب واللغات "عبد الغني عجيني" وإلى كل من قدم لنا يد المساعدة في إعداد هذا العمل من قريب أو بعيد.

وأخيرا هذا جهدنا المتواضع فإن وقع زلل في الرأي أو خطأ في الأفكار فهو شأن كل باحث ناشئ.

الإهداء

إن ثمرة الجهد هذه أهديها أولا قبل كل شيء إلى أغلى الناس على قلبي الوالدين حفظهما الله وراعهما وإلى زوجي ساعد وإخوتي وعائلة زوجي.

إلى كل الأصدقاء خاصة: كنزة، وردة، عيشة، صراح، ابتسام، ياسمين، هجيرة وزملاء الدراسة.

مقدمة

مقدمة:

شهد نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد و العشرون تنوعا كبيرا في لمفهوم المجتمع المدني، و الدور البارز الذي يقدمه في صنع السياسة العامة، و أصبح موضوع المجتمع المدني حتمية وضرورية في كل ما يخص الديمقراطية التشاركية و هذا ما تجلى في الدول الغربية التي أعطتها مجالا واسعا في تدخله في شؤون المجتمعات، و لقد تطور هذا الاهتمام فيما بعد إلى درجة أن المجتمع المدني أصبح هو الفاعل ويمثل الطرف الثالث إلى جانب قطاع الحكومي والقطاع الخاص، لذا في هذا الجانب أوضحت الأمم المتحدة الدور الايجابي الذي يقدمه المجتمع المدني في حل الكثير من القضايا التي تمس المواطنين.

كما أن لنجاح الديمقراطية التشاركية فلابد من توفر العديد من الآيات وأهم هذه الآليات هي الموازنة التشاركية التي تعد صورة من صور الديمقراطية التشاركية تعطي للمواطنين المشاركة في صنع القرار والاهتمام بالشأن المحلي، ومعالجة قضايا عالقة تحتاج الحل ، ولذلك فإن أبعاد الموازنة التشاركية هي البعد المالي و الذي يختص بالجانب والمالي و التمويلي لمعالجة هذه القضايا للحد من كثرتها و ازديادها، و البعد المحلي أي المكاني المنطقة التي ستتكلف بمعالجة هذه القضايا ولقد شهدت الموازنة التشاركية انتشارا واسعا لهذه التجربة، بداية من البرازيل و بالتحديد مدينة بورتو ألفيري التي كانت المحطة الأولى لانتشارها ثم توسعت إلى أنحاء العالم، وصولا إلى المنطقة العربية التي كانت تجربتها في شمال إفريقيا وهي تونس التي تعبر عن موضوع دراستنا و التي اعتمدت على أهم محور لتطبيق هذه التجربة الذي ساهم بشكل كبير في تطبيق هذه التجربة على مستو البلديات و التونسية ويتضح الدور الجوهري للمجتمع المدني التونسي من خلال عملية الوعي و الإرشاد التي يقدمها المواطنون ودعمها على جميع المستويات الفنية و العلمية وتحقيق نتائج يمكن أن تقدم الفائدة لهذه البلديات.

ولذلك وقع اختيارنا على هذا الموضوع الذي قادتنا إليه مجموعة من النقاط المهمة:

1- أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في الدور الفعال الذي قام به المجتمع المدني التونسي وكيفية تطبيق الموازنة التشاركية، على المستوى المحلي وكيفية إبراز إيجابيات هذه التجربة من خلال نتائج المطبقة على مستوى مناطق عديدة في دول العالم ، و أهم هذه المناطق هي منطقة بورتو أليفري البرازيلية التي تعتبر البذرة الأولى أو النشأة الأولى لهذه التجربة، كما نسعى من هذا الموضوع هو معرفة كيفية استطاع المجتمع المدني التونسي ترسيخ فكرة الموازنة التشاركية لدى المواطن المحلي التونسي التي تعتبر التجربة بح ذاتها جديدة كون يداينها في 2013 على مستوى البلديات التونسية.

2- اهداف الدراسة

سنحاول في دراستنا التعرف على الدور الذي قام به المجتمع اتلمدني التونسي في تطبيق الموازنة الاشتراكية على مستوى المحلي و هذا من خلال الاهداف التالية

- التعرف على مفهوم الموازنة الاتراكية
- رصد بداية تطبيق التجربة في البلديات الاولى في تونس
- الحديث عن النتائج و الافاق المستقبلية ومشاكل الموازنة الاشتراكية في البلديات التونسية

3- اسباب اختيار الموضوع:

أ- الاسباب الموضوعية:

يعد موضوع الموازنة التشراكية موضوع جديد يهتم بكيفية التصرف في ميزانية البلدية و ذالك عن طريق التشاور مع المواطنين ،حيث يحتل موضوع الموازنة التشراكية ذات الطابع الاقتصادي و يحمل صيغة سياسية من ناحية اخرى و ذالك من خلال

دراستنا هذه التي تحاول معرفت دور المجتمع المدني التونسي و مساهمتة في تنفيذ الموازنة التشراكية على المستوى المحلي التونسي

ب- الاسباب الذاتية

يعد هذا الموضوع ذات اهمية كبيرة مما جعلني انجز هذا الموضوع، و ذالك من خلال ربط متغير يحمل صيغة سياسية و هو المجتمع المدني التونسي، و مدلول ذات صيغة اقتصادية وهو متغير الموازة التشراكية، كما ان التغير الرئيسي و هو محور الدراسة المتوانة التشراكية لم يدرس في البحوث الاكادمية و مجالات البحث الخاصة بالعلوم السياسية لذلك تعد دراسة جديدة تستدعي البحث.

4- الدراسة السابقة:

حظي مفهوم الموازنة التشراكية في الاونة الخيرة على اهختمام واسهع من قبل الباحثين و تجسد ذالك في المقالات القتصادية فقط ، لاسيما انها دراسة حديثة لم يتطرق لها الباحثين السياسين من هذه الزاوية، و تعد دراسة جديدة كوني ربطة بين متغيرين مما المجتمع المدني و الموتزنة التشراكية (تجربة خاصة بالبلديات التونسية)، حيث اعتمدنا على دراسات سابقة اعتمدنا على مقالات للباحثين اقتصاديين و ذالك من اجل زيادة الرصيد المعرفي و العلمي، كون هذه الدراسة لا تودجد على مستوى الدراسات السابقة التي استخدمناها و استفدنا منها و تبين علاقتنها بالدراسة المتناولة و هي كالاتي:

- الدراسة الاولى:

عبارة عن مقالة من اعداد احمد قيدارة تحت عنوان: "**الميزانية التشراكية كتكريس للدمقراطية الشعبية** "2016.

- بحيث قدمت هذه المقالة على فكرة رئيسية تتمثلت في ان الموازنة التشراكية باعتبارها اكثر الاليات استعمالا للديمقراطية المباشرة لذلك وذالك من خلال خلق المواطنين باستقطابهم من اجل تشجيع المشاركة الشعبة.

- **الدراسة الثانية:**

هي عبارة عن مقالة من اعداد "سفيان الفقيه فرج، تحت عنوان: "**الميزانية التشراكية احد مكونات الديمقراطية الشعبية** "2015.

بحيث قدمت هذه المقالة هي كيفية تطبيق الميزانية التشراكية من ايطارها النظري الى ايطارها التطبيقي وذالك بمساعدة كل من المجالس المحلية و المجتمع المدني حيث عرفت هذه الدراسة الى المشاركة والتي تتجسد بكافة المشاركين (المجالس المحلية و الوطن و المجتمع المدني) وذالك عن طريق التعاون المشترك بينهم وهذا ما شاهدناه في (التجربة التونسية).

- **الدراسة الثالثة:**

تتناول هذه الدراسة مقالة من اعداد احمد قيدارة، تحت عنوان: "**الميزانية المحلية حسب النوع الاجتماعي مثال التجربة التونسية"، سنة** 2016

قامت هذه المقالة على دراسة تستهدف الميزانية التشراكية هي مجال واسع يشارك فيه مختلف النوع الاجتماعي، بما يمكن من اعتماد مقاربة التشراكية تضم الجميع و ذالك بما يسمح به الدستور الجمهورية التونسية على مستوى النصوص التطبيقية و المنصوص عليه في الباب السابع من الدستور المتعلق بباب السلطة المحلية، يشارك فيه الجميع (المجتمع المدني التونسي و المواطنين على اختلاف نوعيتهم الاجتماعي).

- **الدراسة الرابعة:**

تتناول هذه الدراسة مقال من إعداد نور الدين جوادي تحت عنوان: "**الميزانية التشاركية لقياس أداء البلدية" أوت** 2017.

أين يعتبر نور الدين جوادي باحث في الاقتصاد الجزائري، تناول موضوع الميزانية التشاركية في كثير من أعماله العلمية.

5- الإشكالية:

لقد ساهم المجتمع المدني التونسي في تطبيق الموازنة التشاركية في البلديات التونسية، وذلك بعد الدستور الجديد لتونس 2014، كما أن الموازنة التشاركية تعد النتيجة التي تسعى الجمعيات إلى تحقيقها من أجل تحقيق فوائد إيجابية للبلديات والمواطنين المحليين، ولذلك فإن فتح الباب أمام المواطنين من أجل التصرف في الشأن المحلي وذلك من خلال مناقشة ميزانية البلدية، والتفكير في إيجاد اقتراحات بديلة يتم الإجماع عليها من أجل الوصول إلى المشروع يتم تنفيذه، كل هذه التغييرات حدثت في الدراسة التي سيتم تناولها من خلال دور المجتمع المدني التونسي والتغييرات الحاصلة في دوره بعد ثورة يناير، فلقد أصبح لديه دور جوهري مثله مثل السلطات المحلية، فله حق المشاركة كما أنه يعتبر همزة وصل بين السلطات المحلية والمواطنين وذلك من خلال توعيتهم ووضعهم في الصورة التي يجب أن يدركوها لنهوض بالقضايا التي تخصم بطريقة ديمقراطية من خلال توسيع دائرة التشارك لاتخاذ القرار، ومن هذه المنطلقات يمكن صياغة الإشكالية التالية:

كيف ساهم المجتمع المدني التونسي في تطبيق الموازنة التشاركية في البلديات التونسية؟

- حدود الإشكالية:

- المجال الزمني:

حددنا الإطار الزمني بالفترة الممتدة من (2013 إلى 2017) ويعود سبب اختيار هذه الفترة لأنها معقولة من أجل اختبار الفرضيات والإجابة على التساؤلات المتعلقة بالإشكالية، ولذلك لكون تونس اعتمدت على الموازنة التشاركية هي من الفترة من أجل إعادة بناء المجالس المحلية في تونس.

- المجال المكاني:

اعتمدنا على تونس لأنها إحدى الدول العربية التي عرفت تغييرا طفيفا بعد الثورة التي عرفها الشارع التونسي وذلك من أجل معرفة نتائج التجربة التي قامت بها تونس

على مستوى البلديات والدور الجوهري للمجتمع المدني التونسي الذي أثر على السياسة العامة في تونس.

سنتطرق في دراستنا على الدور الذي قام به المجتمع المدني في تطبيق الموازنة التشاركية على كل من البلديات التي قامت بتطبيق التجربة وهي (المرسي، بورقيبة، قابس، توزر)، وذلك من أجل الاستفادة من خبرات التجارب العالمية.

6- **التساؤلات الفرعية**:

وتندرج تحت الإشكالية أسئلة فرعية وهي كالتالي:

أ- ما المقصود بالمجتمع المدني والموازنة التشاركية.

ب- ما هي مراحل وحيثيات التجربة على المستوى البلديات التونسية؟ وما الدور الذي لعبه المجتمع الدولي التونسي في هذه التجربة؟.

ج- ما هي فوائد ومستقبل الموازنة التشاركية في البلديات التونسية؟.

7- **الفرضيات**:

1- تساهم الموازنة التشاركية في تحقيق الديمقراطية التشاركية وذلك من خلال مشاركة فواعل أخرى تسمح بزيادة مستوى الشفافية والثقة لدى المواطن.

2- يظهر عمل المجتمع المدني التونسي يمن خلال إبرام صفقات مع السلطات المحلية في إطار الشراكة من الميزانية التشاركية.

8- **الإطار المنهجي للدراسة**:

سنعتمد في هذه الدراسة على المناهج التالية:

- **المنهج التاريخي**:

يستخدم هذا المنهج لدراسة الظواهر التي لها علاقة بالماضي، ولدراسة موضوع الموازنة التشاركية ودور المجتمع التونسي في تطبيقها في البلديات التونسية، فلا بد من الرجوع إلى أصل ظهور الموازنة التشاركية وكيفية انتشارها في العالم.

- **منهج دراسة الحالة**:

وهو المنهج البارز من خلال عنوان المذكرة والتي تخص دراسة الموازنة التشاركية ومن خلال الوقوف على التجربة في البلديات التونسية وذلك من خلال دور المجتمع المدني في تطبيق هذه التجربة.

- **المدخل القانوني**:

وذلك من خلال دراستنا هذه تم التعرف على ما يحتوي عليه الدستور التونسي من خلال فصول وأبواب الدستور وكذلك من زاوية أخرى والتي تتمثل في مؤسسة الاتحاد التونسي للشغل كمؤسسة فاعلة من مؤسسات المجتمع المدني التونسي.

09- **خطة البحث**:

تم تقسيم الدراسة إلى فصلين:

الفصل الأول يحتوي على الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة وذلك من خلال التطرق في المبحث الأول إلى مفهوم الموازنة التشاركية وقمنا بتقسيم المبحث إلى خمس مطالب حيث تطرقنا في المطلب الأول: إلى تعريف الموازنة التشاركية وكيفية انتشاره في أنحاء العالم ثم تطرقنا إلى المطلب الثاني: إلى أنواع وأطر الموازنة التشاركية، أما بخصوص المطلب الثالث: فإنه تطرقنا إلى مراحل وكيفية تطبيق الموازنة التشاركية والحالات التي لا يمكن تطبيقها، أما المطلب الرابع فقد خصصناه لذكر أهم الفوائد والنتائج المتعلقة بالميزانية التشاركية فإن المطلب الخامس وهو عبارة عن الصعوبات والتحديات التي تقف في وجه الموازنة التشاركية عند تطبيقها، أما المتغير الثاني الذي يخص الشق الثاني من الدراسة فإنه يتمحور في المبحث الثاني من الدراسة وهو المجتمع المدني الذي تطرقنا في المطلب الأول تعريف المجتمع المدني وخلفيات التاريخية لظهور هذا المصطلح ثم تطرقنا غلى خصائصه والأسس الفعلية التي يقوم عليها.

أما المطلب الثاني فهو عبارة عن المجتمع المدني التونسي وذلك من خلال نشأته ودوره المحوري قبل الثورة ثم إلى التحفيز الهائل الذي شهده هذا المصطلح بعد الثورة أما المطلب الثالث فهو يخص أرضية عمل المجتمع المدني التونسي.

أما الفصل الثاني فإنه يخص كيفية تطبيق الموازنة التشاركية في البلديات التونسية من طرف المجتمع المدني التونسي ولذلك فإن قسمناه إلى مبحثين المبحث الأول هو عبارة عن كيفية نشأة الموازنة التشاركية في البلديات التونسية ثم تطرقنا في المطلب الثاني: إلى البلديات التي كانت سباقة في تنفيذ الموازنة التشاركية على مستوى الشأن المحلي (المرسي، رواد حي التضامن) ثم تطرقنا في المطلب الثالث إلى نتائج الموازنة التشاركية على مستوى البلديات أما المبحث الثاني: فإنه يعبر عن كيفية مساهمة المجتمع المدني في البلديات أما المطلب الثالث: فإنه يمثل نموذج شراكة بين السلطات المحلية التونسية والمجتمع المدني في إطار الموازنة التشاركية أما المطلب الرابع: فإنه يبين مستقبل الموازنة التشاركية في تونس الآفاق المرجوة في النطاق الحال للتجربة.

10- **صعوبات الدراسة**:

من أكثر الصعوبات التي واجهتني في انجاز هذا البحث هو قلة وندرة الدراسات الأكاديمية التي تتناول موضوع:« دور المجتمع المدني التونسي في تطبيق الموازنة التشاركية في تونس» ولذلك تعد دراستنا الأولى في هذا الميدان العلوم السياسية، لذلك تقدم معظم المقالات التي تناولت موضوع الموازنة التشاركية من ناحية اقتصادية، من خبراء ومنسقين في تجربة الموازنة التشاركية ذوي اختصاص اقتصادي فقط، خاصة المراجع باللغة العربية التي تكاد تنعم معظم الدراسات مقالات إلكترونية.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للموازنة التشاركية والمجتمع المدنية

يتناول الفصل الأول الموازنة التشاركية في شكلها العام وكيفية نشأة هذه التجربة التي كانت بدايتها في البرازيل ثم عرفت انتشارا في باقي مناطق العالم أين شهدت استقبالا من طرف المواطنين، كما عرفت تدخل فواعل أخرى لإنجاح هذه التجربة أمثال المجتمع المدني والقطاع الخاص والمواطن المحلي، كما أن لإنجاحها لابد من مشاركة طرف آخر ألا وهو المجتمع المدني الذي يعتبر حلقة وصل بين المواطن والسلطات المحلية وذلك من أجل تشجيع المشاركة وتوسيع دائرة المشاورة ومن هنا نطرح التساؤلات التالية:

- ما هي الموازنة التشاركية؟ وما هي أبرز خطواتها؟ والفوائد المستخلصة من هذه التجربة؟

- ما المقصود بالمجتمع المدني وما هي أبرز خصائصه؟

المبحث الأول: مفهوم الموازنة التشاركية.

المطلب الأول: تعريف الموازنة التشاركية وانتشارها.

ونستهل المطلب بتعريف الموازنة التشاركية:

1-**تعريف الموازنة التشاركية**:هي عملية من المشاورة الديمقراطية واتخاذ القرارات، وهي تعد نوعا من الديمقراطية التشاركية،حيث يقرر المواطنين كيفية تخصيص جزء من الميزانية البلدية. كما أنها تسمح أيضا بتحديد ومناقشة مشروعات الإنفاق العام وبالتحديد الأولويات الخاصة لها، وتمنحهم سلطة اتخاذ القرارات الفعلية حول المبالغ التي يتم صرفها وإنفاقها. وعند الأخذ بالموازنة التشاركية على محمل الجد وبناء على الثقة المتبادلة يمكن للحكومات المحلية والمواطنين تحقيق الاستفادة على حد سواء،حتى في بعض الحالات تسمح الموازنة التشاركية إلى قدرة الأشخاص لدفع الضرائب.[1]

كما أنه لا يوجد تعريف واحد للموازنة التشاركية لأنها تختلف من مكان لآخر،وبشكل عام فالموازنة التشاركية هي الآلية التي من خلالها يقرر السكان أو يساهمون في ممارسة الديمقراطية العامة التطوعية التي من خلالها يناقش السكان ويقررون كيفية تسيير المالية العامة.[2]

فهنا لا تنحصر مشاركة المواطنين المحليين في الانتخابات فقط بل تتعدى ذلك إلى امتلاكها الحق في اتخاذ القرارات التي تتعلق بأولوية الإنفاق والرقابة على الإدارة الحكومية.[3]والموازنة التشاركية تربط بين الديمقراطية المباشرة والديمقراطية التمثيلية ويمكن تعريفها بأنها عبارة عن آلية من آليات الديمقراطية التشاركية تسمح للمواطنين في

---

(1)- سعيد عيسى،الموازنة التشاركية،تم التصفح للرابط الالكتروني يوم2016/01/07.

http،bladi-lebnan-org/wp-contenent/plogs/204participationybud geting-p،128،

(2) - نفس المرجع.

(3)- محمد ضيفي،"السلطة المحلية والمجتمع المدني أي تشاركية،جغرافية المغرب عملية الكترونية،تم التصفح يوم03-04 ديسمبر2015.

http،//doc-10-30-docs google user content.com

منطقة معينة (حي، منطقة،حكم محلي)ومنطقة تسعى لتطوير المشاركة وذلك من خلال تخصيص جزء من الموارد المالي المتاحة للمجلس المحلي.

كما أن لها ثلاث أبعاد وهي:[1]

1- البعد الزماني.

2-البعد التشاركي.

3-البعد المحلي(المكاني).

الشكل رقم (01): يوضح الأبعاد الرئيسية للموازنة بالمشاركة

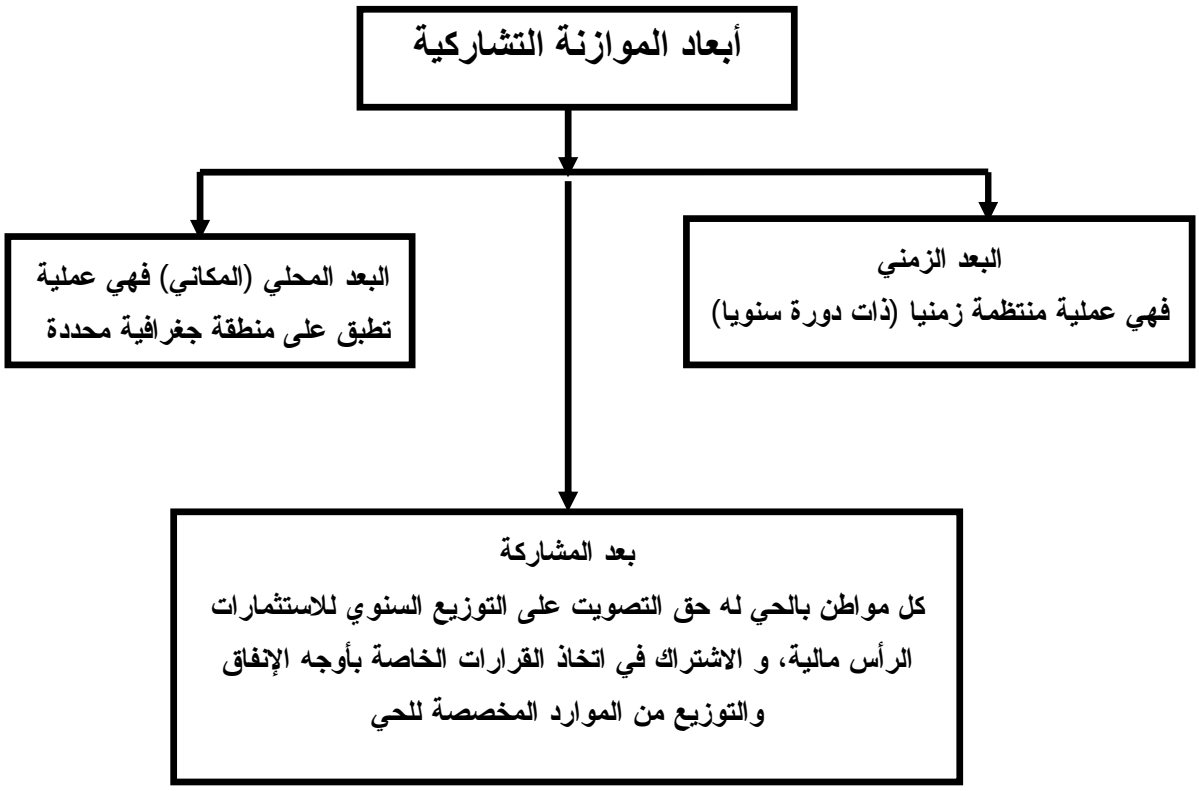

المصدر: سحر مصطفى، محمد عبد الرزاق، استخدام الموازنة بالمشاركة لتحسين الكفاءة والفعالية والأداء المحاسبي، مجلة المحاسبة والمراجعة، ص 08.

(1)– محمد ضيفي، المرجع نفسه، ص43.

2- انتشار الموازنة التشاركية:

ظهرت الموازنة التشاركية بشكل رسمي في عام 1989 في عدد من المدن البرازيلية خاصة في مدينة "بورتو أليغري" ومن ثم في الأورغواي عام 1990، حيث أن السكان دعوا لضرورة توفير دليل لاستعمال الموارد البلدية في خطتها الخماسية.

تعد مدينة بورتو أليغري من المدن الفنية كيف؟ نسبيا في البرازيل حيث نجح حزب العمال في انتخاب عمدة المدينة آنذاك، وتعهد بتفعيل المشاركة الديمقراطية وقلب أولويات الإنفاق التي طالما اهتمت بالأحياء الفنية والمتوسطة وتجاهلت الفقراء في مدينة عرفت بفسادها وغياب النظام لدى مؤسساتها، لتبدأ محاولات مختلفة لحل الأزمات المالية وتشجيع قاطني المدينة على المساهمة في إدارة المدينة وهي تجربة تمخضت عنها فكرة الموازنة التشاركية.[1]

بحلول عام 1992 كان هناك حوالي 8000 مشارك في التجربة وبعد إعادة انتخاب الحزب في نفس السنة أصبحت الموازنة التشاركية مشروعا منفصلا عن بقية إصلاحات الحزب وتوسعت لتشمل 20000 مواطن بعد الأثر الذي أحدثته، حيث أصبح للمواطنين دور في توجيه الإنفاق ومشاريع في عديد من المدن البرازيلية.[2]

وعلاوة على ذلك، انتشرت التجربة حتى أصبحت اليوم مطبقة في حوالي مئة مدينة برازيلية، بل على مستوى خمس ولايات بأكملها،وهي تجربة جذبت أنظار الكثيرين على مطلع القرن الواحد والعشرين،حتى بدأت أحياء ومدن في محاولة تطبيقها بالولايات المتحدة الأمريكية منذ 05 سنوات أبرزها مدينة شيكاغو.

وقامت المملكة المتحدة وجمهورية الدومينيكان بتنفيذ الموازنة التشاركية في جميع حكومات محلية،كما بادر عدد من البلديات في فرنسا وإيطاليا وألمانيا واسبانيا بتنفيذ عملية الموازنة التشاركية،وفي كندا تم تنفيذ الموازنة التشاركية في الإسكان العام ومجموعات

(1)- محمد الضيفي، مرجع سبق ذكره، ص47.

(2) - مصدر الدراسات لحقوق الإنسان.

الأحياء والمدارس العامة، وفي مدن تورنت، وغويلف وهاملتون وفرانكور الغربية بكولومبيا البريطانية، وفي الهند تعتبر القرية التي تسما هايواربا زارعي الصورة المصفرة لهذه العملية، ويتم استخدام عمليات مماثلة للموازنة في مجتمعات في إفريقيا.[1]

ففي أقصى شمال شيكاغو، وفي الحي 49 الذي يقطنه 60.000 شخص بدأ أول تطبيق للموازنة التشاركية في الولايات المتحدة عام 2010، رغم اشتهار شيكاغو بنظام المحسوبية وغياب الشفافية في إنفاق الأموال العامة حيث تشارك 1.6000 من قاطني الحي في تحديد كيفية إنفاق نسبة من أموال دافعي الضرائب، وهو نجاح لم يكن متوقعا في ظل عزوف الكثيرين عن سياسة وغياب أي اهتمام إعلامي، وهو أمر ضروري بالطبع في جذب اهتمام الأمريكيين. وفي عام 2011 ظهرت أمثلة أكثر في الولايات المتحدة بنيويورك والآن في مدينة فاليجو بولاية كاليفورنيا. وفي 2014 ظهرت الموازنة التشاركية في نيويورك سيتي هي البرنامج الأكثر والأسرع نموا في البلاد، وقد أصبحت نموذجا يحتذي به للديمقراطية من أسفل ولتفعيل استجابة الحكم المحلي للمواطنين والتي تتطلع الموازنة التشاركية لتوسيع نطاق المشاركة عبر التعاون ومسؤولي المدينة في الأعوام المقبلة.[2]

المطلب الثاني: أنواع الموازنة التشاركية وأطرها.

1 – أنواع الموازنة التشاركية:

ليس هناك نوع واحد للموازنة التشاركية بل تتعدد أنواعها بحسب عدد التجارب المحلية كما أن تطبيقها يختلف بحسب الأهداف التي تم تحديدها من قبل الجماعة خلال مرحلة التفكير التي تسبق إطلاق المراحل،ولكن أيضا بحسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية.

(1)- السعيد عيسى، مرجع سبق ذكره، ص1.

(2)– المرجع نفسه، ص.16

ويمكن لكل جماعة محلية أن تحدد النموذج التشاركي الخاص بها،كما أن كل أنواع الميزانيات التشاركية، كما يمكن الأخذ بعين الاعتبار الأولويات المحلية والخصائص.

أ-المقاربة الترابية:يمكن للموازنة التشاركية أن تنصب على بعض المناطق ذات الأولوية،دون أن تمتد إلى مجموع تراب الجماعة المحلية ويتم تحديد مشاريع خاصة بهذه المناطق، ويسمح هذا النوع من الموازنة التشاركية بتوجيه الأموال العمومية ومجهودات الجماعة المحلية نحو هذه المناطق ذات الأولوية:المدن العتيقة، الأسواق، مناطق السكن غير المنظم.

ب- المقاربة الاجتماعية: تهدف هذه المقاربة بصفة خاصة إلى إدماج بعض الفئات السكانية أو بعض الفاعلين في الحياة الديمقراطية المحلية وفي هذه الحالة، تحدد المجموعات المستهدفة مشاريع تستجيب بحاجياتها الخاصة: الشباب، نساء، أشخاص مسنون، مهاجرون، الأشخاص في وضعية إعاقة...

ج- المقاربة الموضوعاتية: يمكن للميزانية التشاركية أن تتعلق بمواضيع محددة سلفا ويجب أن تندرج اقتراحات لمشاريع من طرف المشاركين فمن هذه المواضيع البيئة والطرق.[1]

2- أطر الموازنة التشاركية:

يرتكز تطبيق الموازنة التشاركية أو الآليات الأخرى للإنتاج المشترك للقرار على بعض العناصر التي تحدد مجالها.

1- **الإطار القانوني**:تندرج الموازنة التشاركية ضمن اختصاصات الجماعات المحلية كما يحددها التشريع.[2]

(1)- عبد المطلب أحمد غانم، "الحكامة التشاركية المحلية،القرار المشترك نموذج آلية الميزانية التشاركية"،الشبكة المغربية للحكامة التشاركية، أكادير، ماي2016،ص19.

(2)– المرجع نفسه، ص20.

-يمنح القانون التنظيمي عدة اختصاصات للجماعات المحلية التي يمكن من خلالها وضع منهجية للإنتاج المشترك، للقرار مستلمة من الميزانية التشاركية،وتدخل هذه المنهجية في إطار التدبير الحر للجماعات المحلية،الذي تكرسه القوانين التنظيمية الجديدة والمتعلقة بالجماعات الترابية.

2-**الإطار المالي**: لا تمس الموازنة التشاركية مجموع الميزانية الجماعية،فهي تتعلق فقط بنسبة من ميزانية التجهيز (أو ميزانية الاستثمار)، حيث يختار مجلس الجماعة إخضاع نسبة منها للقرار المشترك ولا يطرأ على الميزانية التجهيز،كما يفتح مجلس الجماعة سطرا خاصا في الميزانية يتطابق مع مبلغ يكفي للسماح بإنجاز مشاريع واضحة تسمح للسكان بقياس تأثير انخراطهم لتدبير الشؤون العامة.[1]

المطلب الثالث: مراحل الموازنة التشاركية وكيفية تطبيقها على أرض الواقع.

1 – مراحل الموازنة التشاركية:

جميع مراحل الموازنة هي جزء من الدورة السنوية للموازنة ويطلق عليها"**دورة الموازنة التشاركية**"، ورغم أن هناك تباين من مدينة إلى أخرى إلا أن أبرز المراحل تتمثل فيما يلي:

1/الاجتماعات المحلية والقطاعية: (ممثلين عن وحدات الجيرة،الأحياء،دوائر مدينة)حيث يقدم رئيس البلدية تقريره عن إنجازات البلدية في الفترة السابقة، وما لم يتم إنجازه وأسباب ذلك ويقدم الخطة المقترحة للاستثمار للعام القادم والقواعد الإجرائية للموازنة التشاركية والبرامج والمشاريع المحلية والقطاعية المختارة في الموازنة،ويتم اتخاذ القرارات المناسبة فيما يتعلق باختيار المشاريع وأولوياتها.[2]

2/الاجتماعات المحلية والقطاعية (الاختيارية):وتعقد بين المفوض ومجتمعه المحلي،وفي هذه الاجتماعات فإن المجتمعين يقرروا المشاريع ويحددوا أولوياتها مع ضرورة مشاركة

(1)– المرجع نفسه، ص21.

(2)- فريق التحرير،"الميزانية التشاركية ثورة ديمقراطية جديدة"، **جريدة المستقبل**، العدد 01، 2016، ص1.

البلديات في هذه الاجتماعات لتحقيق حالة التوافق والانسجام مابين البعد المحلي والقطاعي والبعد الإقليمي.

3/ الاجتماعات على مستوى البلدية: تقوم لجنة الموازنة التشاركية المعنية رسميا بتقديم تقرير رسمي عن قائمة المشاريع وأولوياتها إلى رئيس البلدية على ضوء اختيار المجتمع المحلي والقطاعات لها خلال الاجتماعات السابقة.

4/تصميم مصفوفة الموازنة التشاركية:تقوم البلدية بالاشتراك مع لجنة الموازنة التشاركية بتصميم مصفوفة الموازنة وخطة الاستثمار بصفتها من مرتكزات عملية إعداد الموازنة بمشاركة السكان، والتي تستخدم لمتابعة الإنجازات المتفق عليها مسبقا.

5/ تقييم العمليات:عندما تتم دورة الموازنة فإن القواعد الإجرائية للموازنة التشاركية يتم تقييمها وملائمتها مع القواعد الجديدة التي تستخدم في السنة التالية.

وللموازنة التشاركية دورتان هما:

الدورة الأولى: للموازنة تبدأ مع أول الاجتماعات(مارس)عادة على مستوى وحدات الجيرة وتختم بالموافقة على مصفوفة الموازنة(أكتوبر، نوفمبر).

الدورة الثانية: ويطلق عليها دورة التنفيذ والرقابة والتي تبدأ في السنة التالية

الشكل رقم (02): المراحل الرئيسية للموازنة بالمشاركة.

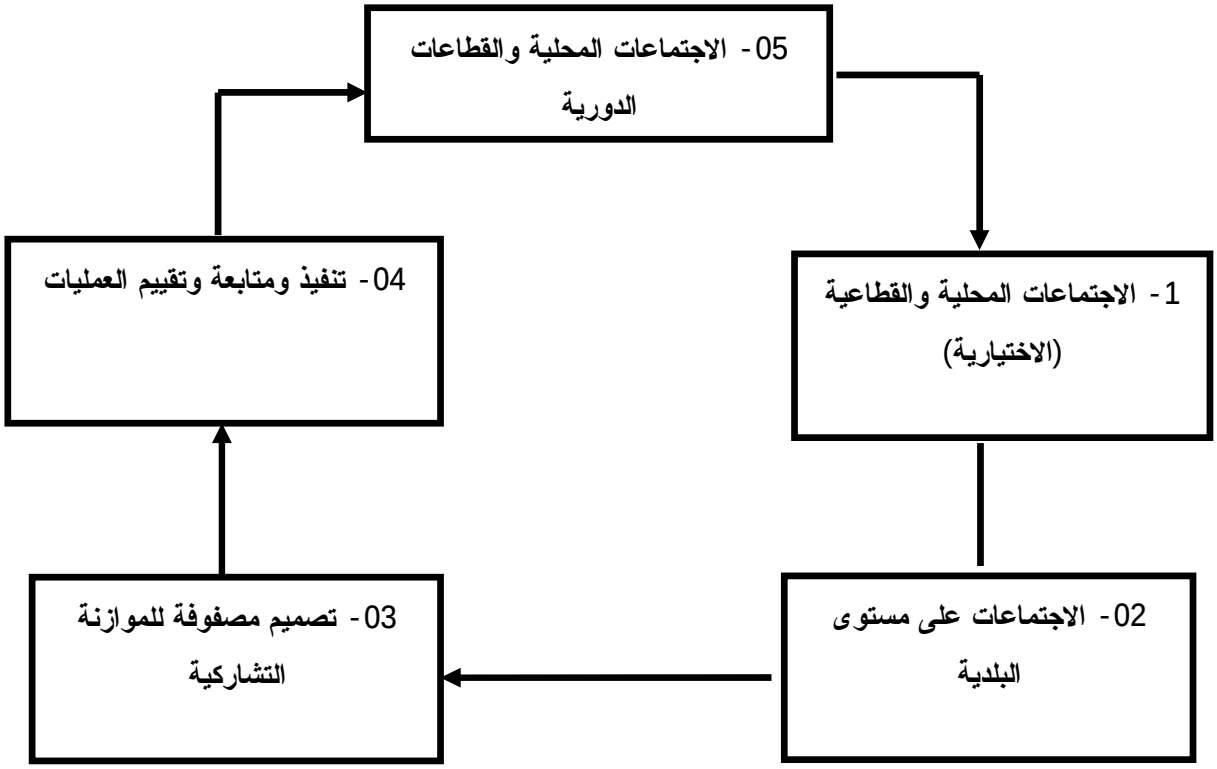

المصدر: سحر مصطفى، محمد عبد الرزاق، استخدام الموازنة بالمشاركة لتحسين الكفاءة والفعالية والأداء المحاسبي، مجلة المحاسبة والمراجعة، ص 12.

2- كيفية تطبيق الموازنة التشاركية:

لا يوجد نموذج عالمي واحد يمكن اعتماده، وكل مجتمع له ظروفه الخاصة مما يتطلب تصميم نموذج خاص به لوحده دون غيره، لكن هناك إطار عام لخطوات إعداد الموازنة التشاركية على النحو التالي:

الخطوة الأولى: إجراء تحليل الوضع الحالي(مسح الأساس) لمعرفة نطاق احترام المبادئ الرئيسية والشروط المسبقة المطلوبة.

الخطوة الثانية:خلق خارطة لتقييم الفاعلين(اللاعبين)المحليين المهتمين في العملية وأولئك المتوقع منهم معارضته.

الخطوة الثالثة: القيام بتحليل واضح وكذلك تعريف واضح من قبل الحكومة المحلية حول كيفية وكمية مصدر الموارد التي ستأخذ بالاعتبار في عملية إعداد الموازنة التشاركية، وكذلك تلك الموارد الضرورية لتمكين البلدية من تطبيق هذا النموذج، وعند هذه النقطة فإنه يوصى بأن تقوم البلدية باستخدام أسلوب الكلفة وتحليل المنفعة(cost-benfit analysis)[1].

الخطوة الرابعة:خلق اتحاد داخلي وفتح منتدى حواري فيما بين العاملين في البلدية بغرض توفير داعمين وشرعية أكبر داخل البلدية.ويمكن إتباع الخطوات التالية:

- اعتماد أولويات المجتمع المحلي.
- التوصل لاتفاق مع الحكومة حول نطاق الميزانية.
- التوجه المبكر نحو انخراط أعضاء المجالس المنتخبين في العملية.
- القيام بحوار مع ممثلين مناسبين من المجتمع المحلي.

الخطوة الخامسة: تصميم أنظمة داخلية للموازنة التشاركية التي تعرف قواعد العمل في السنة الأولى للموازنة، ومن المهم الأخذ بالاعتبار مبادئ العمليات التشغيلية التالية:

(1) - سحر مصطفى، محمد عبد الرزاق، استخدام الموازنة بالمشاركة لتحسين الكفاءة والفعالية للأداء المحاسبي، مجلة المحاسبة والمراجعة، العدد1، 2011، ص 11.

الشكل رقم (03): يوضح خطوات تطبيق الموازنة التشاركية.

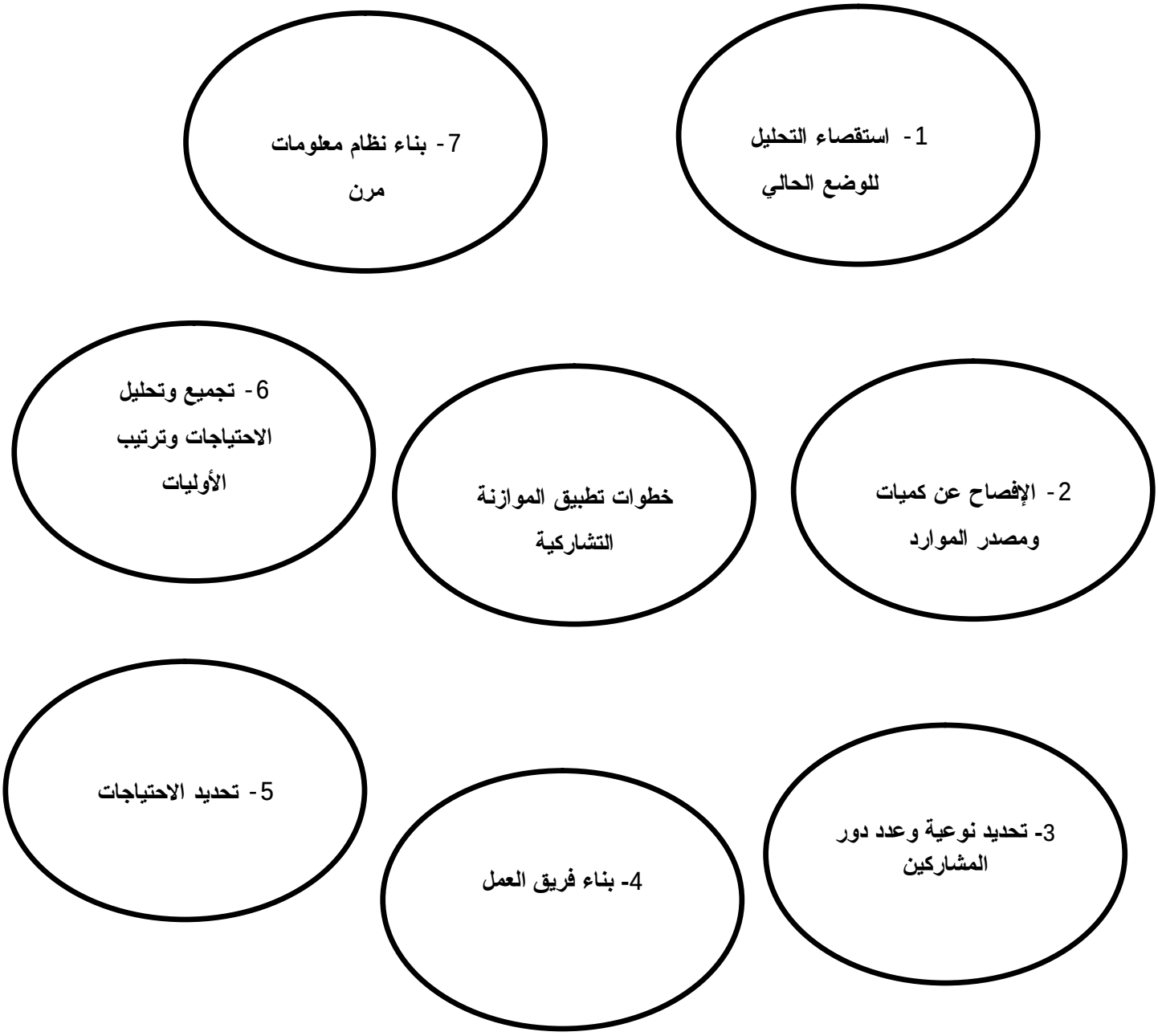

المصدر: سحر مصطفى، محمد عبد الرزاق، استخدام الموازنة بالمشاركة لتحسين الكفاءة والفعالية والأداء المحاسبي، مجلة المحاسبة والمراجع، ص 11.

- المشاركة الواسعة:جميع المواطنين باستطاعتهم المشاركة بغض النظر عن مواقفهم الاجتماعية والاقتصادية.[1]

- تنظيم المجموعات بشكل يمكنها من لعب دور مهم في العملية يكون ضروريا لانخراطهم لتحقيق المنفعة الجدية من كل المواطنين.

- شفافية الموازنة في مجالي الدخل والنفقات.

- المرونة: العملية يجب أن تكون مرنة بشكل كافي لإتاحة استمرارية التقييم والتصحيح.

- التركيز على النوع الاجتماعي:مشاركة متساوية للرجال والنساء في العملية وفي هذا المجال.

- ضرورة وجود بيانات عن مشاركة النوع في الموازنة التشاركية.

- التركيز على التعدد الثقافي والعرقي:من المهم محاربة التمييز والعنصرية بجميع الأنشطة لتأمين قوة المشاركة وقو صناعة القرار.

3- الظروف التي لا ينصح بها بتطبيق الموازنة التشاركية:

- عندما لا تتحقق الشروط المسبقة المطلوب توفرها..

- عدم الانفتاح للتغيير أو الإدارة التشاركية في الموارد العامة.

- غياب الثقة أو الشفافية ضعيفة في الإدارة المحلية،وهذا لا ينفي التخلي عنها بل القيام بمبادرات محدودة جدا يمكن أخذها مثل محاولة التمهيد لعملية الشفافية كمدخل لعملية الموازنة التشاركية.[2]

(1)- فريق التحرير،"الميزانية التشاركية ثورة ديمقراطية جديدة"، مرجع سيق ذكره،ص2.

(2)– المرجع نفسه،ص3.

الشكل رقم (04): يوضح المتطلبات الأساسية لتطبيق الموازنة التشاركية.

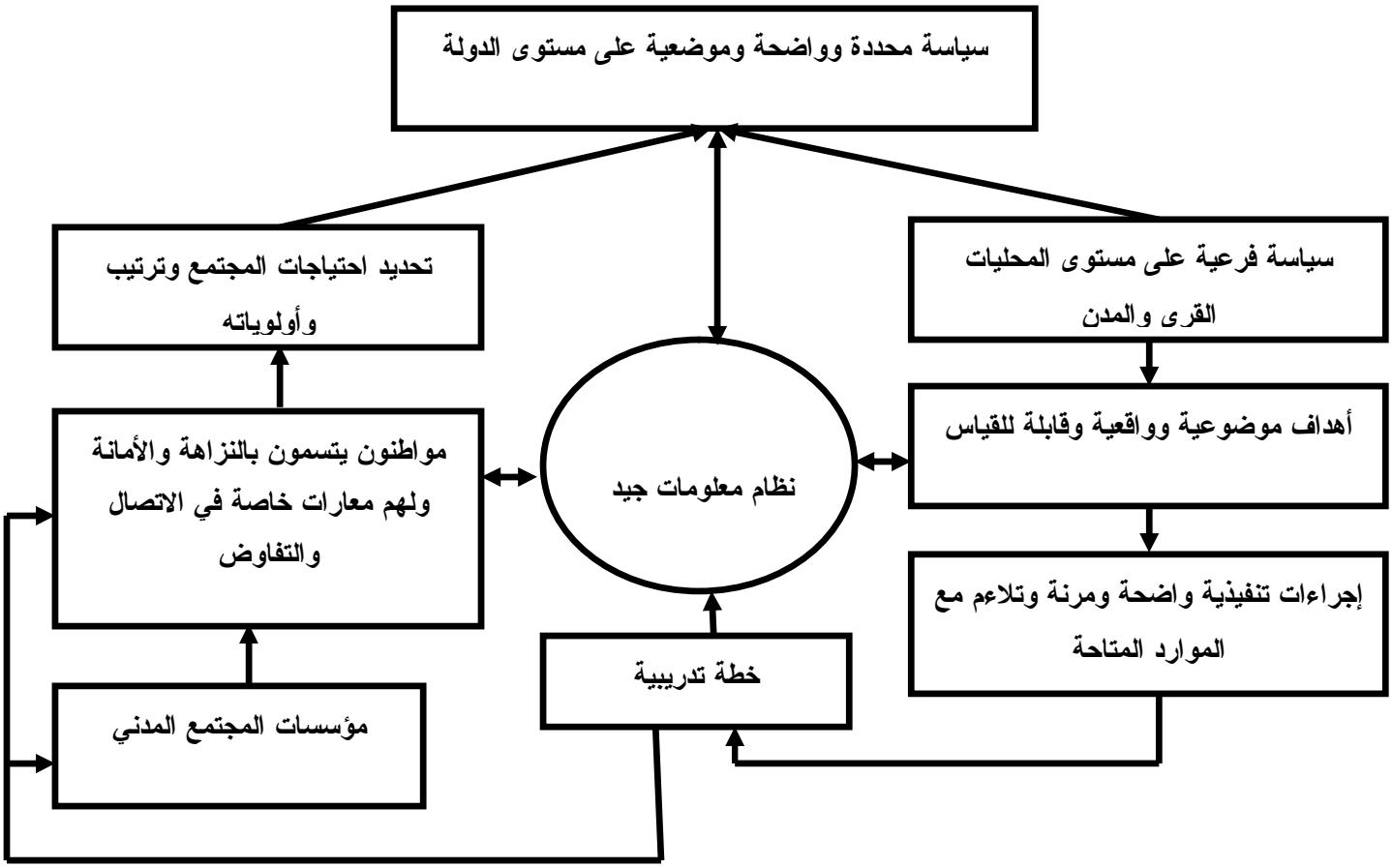

المصدر: سحر مصطفى، محمد عبد الرزاق، استخدام الموازنة بالمشاركة لتحسين الكفاءة والفعالية والأداء المحاسبي، نجلة المحاسبة والمراجعة، ص 09.

المطلب الرابع: نتائج الموازنة التشاركية وفوائدها.

1- **نتائج الموازنة التشاركية**: من بين النتائج المرجوة من تطبيقها نجد:[1]

- زيادة الشفافية والمساءلة والفهم العلمي والتطبيقي بالعمل البلدي،

- تتيح الموازنة التشاركية للمواطنين للمعلومات التي تمكنهم من المشاركة في تحديد أولويات واحتياجات مناطقهم السكنية.

- اقتراح الخدمات والمشاريع الجديدة ومناقشتها.

- وضع الموازنات بطريقة ديمقراطية وشفافة.

- ترصد انجاز المشاريع وتقديم الخدمات.

- تلبية الاحتياجات المحلية الأكثر إلحاحا وضغطا.

- تقييم عملية الخدمات أو الأشغال العامة.

- تؤدي الموازنة التشاركية إلى خلق الفرص اللازمة لتحقيق كفاءة أعلى.

- تخصيص كفاءة وأموال عامة بالإضافة إلى المزيد من تماسك المجتمع وتكاتفه.

- الموازنة التشاركية قد تؤدي إلى تحسين أحوال الفقراء.

2- **فوائد الموازنة التشاركية**:ويمكن تقسيمها على النحو التالي:

أ- الفوائد للبلديات:

- الموازنة التشاركية تزيد من المشروعية من خلال زيادة الجوء إلى الحوار الذي يمكن من التواصل بشكل أفضل.

- عند انتخاب أعضاء المجلس فإنهم يسعون إلى الحصول على مدخلات المواطنين في المسائل المتعلقة بالموازنة مما يضفي لمزيد من المشروعية على وجودهم في المجلس.

- الموازنة التشاركية تحسن من أهدافها من خلال مشاركة المواطنين في تخصيص الموارد العامة.

(1)- المرجع نفسه، ص 02.

- توضع القواعد الناظمة للموازنة التشاركية بطريقة تشجع على إعادة توزيع الإنفاق لصالح الأحياء السكنية الأقل حظا.

- الموازنة التشاركية تبني التوافق.

- يمكن للموازنة التشاركية أن تعزز الحكم الرشيد:فعندما تطلع الحكومة المحلية(البلدية) على المعلومات المتعلقة بالإنفاق العام.

- الموازنة التشاركية تشجع على تماسك المجتمع وتكاثفه.

- تجمع الموازنة التشاركية بين الأشخاص من مختلف المجتمعات والعرقية الدينية لاتخاذ ما يلزم من قرارات بشأن الأحياء التي يقطنونها.

- الموازنة التشاركية تساعد على تطوير دور أعضاء مجلس المنطقة.

- تزيد الموازنة التشاركية من مستوى الشفافية والاحترام.

ب- الفوائد للمواطنين:

- الموازنة التشاركية تتيح المجال أمام المواطنين للحصول عل معلومات الحكومة المحلية، مثل مبالغ الضرائب التي تم تحصيلها.

- الموازنة التشاركية ترفع من صوت المواطنين في عملية وضع القرار المحلي.

- الموازنة التشاركية تتيح الفرصة لتعميق المواطنة والديمقراطية.

- الموازنة التشاركية تتيح المجال أمام المواطنين للانخراط في عملية تطوير وتجديد أحيائهم السكنية،

- الموازنة التشاركية تعزز فهم مختلف الأشخاص ومعرفتهم لما يدور في أحيائهم.

3- فوائد الموازنة التشاركية للقطاع الخاص:

- **الشفافية:** مجتمع الأعمال يدعم في أغلب الأحيان طريقة الموازنة التشاركية، لأنها ترفع من مستوى الشفافية وتوفر له المزيد من المعلومات حول كيفية تخصيص ضرائب الأعمال وإنفاقها.

- **التصويت** في صناعة القرارات المتعلقة بالموازنة التشاركية.[1]

المطلب الخامس: الصعوبات والتحديات للموازنة التشاركية.

1- **الصعوبات**: تتمثل الصعوبات فيما يلي:

- ضعف القدرات المؤسسية الإدارية في البلدية على تطبيق العملي.

- ضعف إدارة المعلومات المجتمعية بسبب تدني جودة المعلومات المقدمة من المشاركين(سبب ضعف المشاركة العامة).

- تراكم المشاريع المصادق عليها دون تنفيذ بسبب عدم توفر الموارد لتلبية الطلبات(عجز الموازنات البلدية، ضعف المجتمع المحلي والقطاع الخاص من تحمل مسؤولياتهم).

- عدم تمثيل الفقراء في الموازنة التشاركية،

- عدم القدرة على التغلب على المحسوبية،

- التقدم البطيء في الأعمال العمومية قد يؤدي إلى إحباط المشاركين.

- ضعف تقييم الأداء ونقص في تفعيل الشفافية والمساءلة.[2]

2- **التحديات**:

- **التعقيد والبيروقراطية**:يمكن لعملية الموازنة التشاركية أن تكون معقدة،إنما ليست مجرد مسألة حضور اجتماع ولكنها تعتمد على فهم الأشخاص للموازنات والآليات مثل:نظم للتصويت ومصفوفات الموازنات،وبسبب تعقيد الموازنة التشاركية من المحبذ للسلطة المحلية أن تبدأ بنموذج بسيط من الموازنة التشاركية مثل خطة المنح الصغيرة للحي السكني والتوسع تدريجيا لدمج الموازنة التي تؤثر على مجالات أوسع النطاق.

- **الحاجة إلى الالتزام القوي**:تتطلب الموازنة التشاركية التزاما قويا من جميع الأطراف المعنية فيها وتتطلب إدارة قوية وواثقة تنجز الإجراءات على الأرض.

(1)– سعيد عيسى، مرجع سابق ذكره، ص16.

(2)- المرجع نفسه، ص 26

-**الحاجة إلى بناء القدرات**:تتطلب مجموعات القطاع التطوعي ومجموعات المجتمع التدريب والموارد والدعم إذا كان من المقدر لها أن تلعب دورا في عملية الموازنة التشاركية.

- **الحاجة إلى الوقت**: للنهوض بعمليات الموازنة التشاركية وتطبيقها يجب توافر الوقت اللازم وخاصة في السنوات الأولى.[1]

- **خطر رفع مستوى التوقعات**:ثمة خطر بأن تؤدي عملية الموازنة التشاركية الى رفع مستوى التوقعات لدى الأشخاص في المجتمع المحلي وبدرجة لا يمكن تحقيق هذه التوقعات معها.

- **الحاجة إلى المواصلة و الاستمرار**:هناك خطر بأن ينظر إلى الموازنة التشاركية على أنها حدث يمر لمرة واحدة، التحدي للسلطات المحلية هو أن تدخل الموازنة التشاركية ضمن دورة وضع الموازنات لديها بحيث تصبح إجراءا راسخا يزيد من الشعور بالمواطنة ويعمق من المشاركة والديمقراطية التمثيلية.[2]

(1)- سعيد عيسى، مرجع سابق ذكره، ، ص27.

(2 – المرجع نفسه، صص27، 28.

المبحث الثاني: مفهوم المجتمع المدني (التونسي).

المطلب الأول: تعريف المجتمع المدني.

- التعريف اللغوي:

يعني لفظ "***civil***" في اللاتينية "***civis***" لتعبير عن مجموعة دلالات لها علاقة بالمواطن وتناقض كل ما هو عسكري،رسمي، ديني، وكذلك يعبر عن ضد متوحش أو عجمي.

-وعليه فإن تعبير المدني "**civils**" يدل على كل ما هو خارج ومخالف للمجتمع الرسمي أي خارج المؤسسات الحكومية.(1)

التعريف الاصطلاحي:

- يعني المجتمع المدني "مجمل المنظمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وغير الحكومية وغير الإرثية والتي تشكل الروابط الاجتماعية بين الفرد والدولة".(2)

- تعريف "علي حرب" للمجتمع المدني بأنه "مجتمع تداولي مفتوح للممارسة الاجتماعية الاختيارية من خلال كل المؤسسات المكونة للحياة الاجتماعية".(3)

- ولا يمكن إخفاء الجهود التي قدمها بعض المفكرين من بينهم "أنطونيو غرامشي" الذي يعتبر "المجتمع المدني ذلك الفضاء الذي يضم كل ما يسمى بالخاص من المنظمات كالنقابات والمدارس والجامعات الثقافية والكنائس ووسائل الإعلام...".(4)

وكتعريف إجرائي للمجتمع المدني فهو: "كل المنظمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال نسبي عن سلطة الدولة تعمل بشكل طوعي وتكون كسلطة مراقبة للعمل السياسي للدولة".

---

(1)- بليوز الظاهر،"المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 15، بيروت، ص207.

(2)- الحسين شعبان،"تواقد وألغام المجتمع المدني"، بيروت، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، 2009، ص34.

(3)-علي حرب، العالم ومآزقه منظم الصدام ولغة التدول،المغرب، المركز الثقافي العربي،2007، ص17.

(4)-أحمد حسين حسن، الجماعات السياسية والإسلامية والمجتمع المدني،القاهرة، الدار الثقافية للنشر،2000، ص93.

*** التطور التاريخي لمفهوم المجتمع المدني.**

يمكن لنا تتبع التطور التاريخي من خلال المحطات التالية:

1- المجتمع المدني في الفكر الغربي الكلاسيكي:

إن أول من أدخل فكرة المجتمع المدني الى الفلسفة السياسية هي "مدرسة العقد الاجتماعي" والذي تجسد خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر حيث تقوم فكرة العقد الاجتماعي على أن المجتمع المدني تجسد في الدولة وأي مجتمع طبيعي تسوده حالة من الخوف وعدم الاستقرار كما أنها هي تسمح بتوفير الأمن والاستقرار، وبهذا فإن المجتمع عندهم هو المجتمع القائم على التعاقد، حيث يتخذ شكل حكم مطلق حيث أن دخول الأفراد تجربة المجتمع المدني هو دخول "طوعي"يسعى من خلاله الأفراد للحفاظ على حقوقهم المتساوية التي كانوا يتمتعون بها في ظل القانون الطبيعي".[1]

كما يرى "جون لوك" أن مفهوم المجتمع والمجتمع السياسي أو الدولة ككيان هما مصطلحان مترادفان يعبران عن شيء واحد وهو التحول من حالة الطبيعية الى حالة عقد اجتماعي.

أيضا هذه المرحلة أعطى فيها العقد الاجتماعي فكرة على أن جميع الأفراد يتنازلون على كافة حقوقهم ومن ثم يتحولون الى مجتمع قادر على تسيير ذاته ودون اللجوء إلى الدولة.

2- المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث:

ميزت هذه المرحلة كل من النظريتين الليبرالية والماركسية،حيث أعطت كل نظرية التمييز بين المجتمع والدولة وفي تحديد نمط العلاقة بينهما،يرى "هيجل" المجتمع المدني بأنه مجال وساحة للنزاع والتفكك وتبادل الخدمات وأن الاستقرار لا يتحقق له إلا بوجود الدولة،كما نجد كارل ماركس الذي يرى بأن المجتمع المدني عنده هو مجال للصراع

(1)-غازي الصوراني،تطور مفهوم المجتمع المدني وأزمة المجتمع المدني،القاهرة،مكتبة جزيرة الورد، 2010، ص34.

الطبقي وهو يشكل كل الحياةالاجتماعية قبل نشوء الدولة كما أنه يعتبر المجتمع المدني عند ماركس يتمثل في المجال الاقتصادي ومسرحا للتاريخ.[1]

كما نجد أن الفكر الإيطالي "أنطونيوغرامشي"الذي طور المجتمع المدني في الفكر الماركسي حيث تقوم فكرته على ضرورة فهم واستيعاب بعض المفاهيم المرتبطة به كالدولة المهيمنة والإيديولوجية بهذا فإن التصور المقدم للمفهوم يؤكد على أن المجتمع المدني هو مجال للتنافس الإيديولوجي عكس ما قاله هيجل وماركس بأن المجتمع المدني هو مجال للتنافس الاقتصادي، كما يعتبر "غرامشي" المجتمع المدني هو حلقة وصل بين النسبية الاقتصادية والدولة ومن أجل التوفيق بين الدولة والمجتمع.

3-المجتمع المدني في الفكر العربي المعاصر:

فشل المفكرين العرب في إعطاء مفهوم واحد للمجتمع المدني وذلك نظرا لوجود عدة إشكاليات، أبرزها مشكلة تحديد مفهوم واحد للمجتمع وذلك على ضوء تعدد آراء مفكري العرب. وبالرغم من هذه الإشكاليات التي واجهت المفكرين العرب إلا أنهم نجحوا في وضع تعريف إجرائي له،هذا ما تجسد إثر انعقاد ندوة مركز دراسات الوحدة العربية سنة 1992، ومن أمثال هؤلاء المفكرين العرب "برهان غليون،محمود عبد الفضيل وعلي عبد اللطيف" الذين جعلوا من مفهوم المجتمع المدني مفهوما مرنا مفتوحا يتضمن بنى ومؤسسات تقليدية،فيعرف على أنه "مجموعة من المنظمات والفعاليات والأنشطة التي تحتل مركزا وسيطا بين العائلة باعتبارها الوحدة الأساسية التي ينهض عليها البنيان الاجتماعي والنظام القيمي هي المجتمع المدني من ناحية،والدولة ومنظماتها وأجهزتها ذات الصبغة الرسمية من ناحية أخرى".[2]

---

(1)- ستيفن ديلو، ترجمة ربيع وهبة، مراجعة علا أبو زيد، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني ،القاهرة، (د،د،ن)، 2002، ص256.

(2)- محي الدين بياضي، "المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية"،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير، (غير منشورة)،تخصص دراسات مغاربية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة محمد خيضر بسكرة،سنة 2011-2012،صص 30، 31.

كما ذهب جزء آخر من المفكرين العرب إلى محاولة حصر مجال (المفهوم)في البنى الحديثة وجعله قرين الحداثة،وعرف على أنه "مجمل التنظيمات غير الإرثية وغير الحكومية التي تنشأ لخدمة المصالح أو المبادئ المشتركة لأعضائها".[1]

في حين جزء آخر من المفكرين طرح المفهوم على أنه شكل من أشكال القيود والحدود التي تقف أمام سلطة الدولة وتضبط تدخلاتها سواء الإدارية أو الأمنية وتقوم ضد نفوذها.[2]

ثانيا: خصائص المجتمع المدني: من خصائصه ما يلي:

1/**القدرة على التكيف**:ويقصد قدرة المؤسسة على التكيف مع التطورات البيئية التي تعمل من خلالها، إذ كلما كانت المنظمة قادرة على التكيف كانت أكثر فاعلية،لأن الجمود يؤدي إلى تضاءل أهميتها وربما القضاء عليها.

2/**الاستقلال**:بمعنى ألا تكون المنظمة خاضعة لغيرها من المنظمات أو الجماعات أو الأفراد أو تابعة لها بحيث تسيطر عليها وتوجه نشاطها الذي يتفق مع رؤية المسيطر.

3/**التعقد**: بمعنى تعدد المستويات الرأسية والأفقية داخل المنظمة أو تعدد هيئاتها التنظيمية من ناحية وجود مستويات ترابية داخلها وانتشارها الجغرافي على أوسع نطاق ممكن داخل المجتمع المدني الذي يمارس نشاطها من خلاله من الناحية الأخرى،ويلاحظ على كثير من المنظمات في الوطن العربي بساطة بناها التنظيمية من ناحية وانعدام انتشارها وتركزها في العاصمة أو المدن الكبرى دون الأقاليم والمناطق الريفية.

4/**التجانس**: بمعنى عدم وجود صراعات داخل المنظمة تؤثر على ممارسات المنظمة وبذلك تؤثر على نشاطها التي تكون أحد الأسباب التي تؤدي إلى الانقسامات بين الأجنحة والقيادات داخل المنظمة وكانت طريقة حل الصراع سليمة كان هذا دليلا على تطور

(1)- حازم يحي،"العلاقة بين المجتمع المدني والديمقراطية في العالم العربي"،الحوار المتمدن،العدد 2838،بتاريخ http2009/11/23، //www.alhewar.org تم تصفح الموقع في 2017/08/05.

(2)-حسين توفيق إبراهيم، بناء المجتمع المدني،المؤشرات الكمية والكيفية، ورقة قدمت في ملتقى حول (المجتمع المدني ومؤشراته)، بيروت، المركز العربي،1992، ص784.

المنظمة، بمعنى أن المجتمع المدني لا يتسم بالضرورة بالتجانس بل وقد تكون ساحة للتنافس والاختلاف بين القوى والجماعات ذات المصالح الناقصة والرؤى المختلفة،وكلما تزايدت أنماط العلاقات القائمة على أسس التعاون والتنافس على حساب العلاقة القائمة على أساس الصراع بين قوى المجتمع المدني وفئاته اعتبر ذلك مؤشرا على حيوية هذا المجتمع بالمعنى الإيجابي والعكس صحيح.[1]

ثالثا: أسس تفعيل المجتمع المدني:هناك عدة أطر ومجموعة من الأسس التي تعتبر اللبنة الرئيسية في بناء وتطور المجتمع المدني وتتمثل فيما يلي:

1/الأساس القانوني:ومن هنا يمكن تقديم الإطار القانوني والذي يسمح بتفعيل المجتمع المدني وإعطائه الضمانات اللازمة لحركته ونشاطه،ويتحدد هذا الإطار كما يلي:

- أن يضمن نظام الحكم الدستوري الفصل بين السلطات،

- أن توجد وتحترم القواعد القانونية التي تنظم وتحكم تكوين منظمات المجتمع المدني (طبقا للقواعد الدستورية).

-احترام النظام القضائي واستقلاله لحماية الشرعية الدستورية والحريات الديمقراطية، حماية الحريات الأساسية (يتضمن حق إنشاء الجمعيات المستقلة).

- أن يحول الدستور والقانون دون انتهاك الحريات ومنع الشرعية وتحريم تجميد الدستور. أو إعانات الطوارئ والقوانين الاستثنائية أو التمهيدية.[2]

بمعنى أن الدولة هي التي تجسد الإطار القانوني الذي يمثل الوحدة الحقوقية.

(1)- محمد أحمد على مفتي، مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية، الرياض،فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، 2014، ص25.

(2)- ليلى عمارة/ دور المجتمع المدني في التنمية السياسية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية- تخصص سياسة عامة وإدارة محلية، جامعة خيضر، بسكرة، 2013/2012، ص ص 16-23.

2-**الأساس السياسي**:إن الإطار السياسي الذي يسمح بتطور المجتمع المدني وتفعيله هو الإطار الذي يتوفر لهذه القوى الاجتماعية حرية التعبير عن مصالحها وآرائها بطريقة سليمة ومنظمة،وتعتبر الديمقراطية أنسب صيغة لتنامي المجتمع المدني.

3-**الأساس الاقتصادي**: ويقصد بذلك تحقيق درجة معقولة من التطور الاقتصادي والاجتماعي،وبشرط أن يرتكز النظام الاقتصادي على إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص والمبادرات التي يقوم بها المواطنون فرادى أو في ظل جمعيات تعاونية مستقلة عن الدولة، أي يسمح للأفراد بإشباع جزء من احتياجاتهم الأساسية بعيدا عن تدخل الدولة،وذلك لأن تدخلها في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي يقلص من إمكانية تبلور المجتمع المدني المستقل عن الدولة.[1]

المطلب الثاني: المجتمع المدني التونسي.

أولا: نشأة المجتمع المدني التونسي.

عملت تونس على تغيير الوضع القائم الذي ساء في البلاد وذلك منذ زمن "أحمد باشا" سنة 1946، كما شهد صدور دستور "عهد الأمان" سنة 1861 عن طريق "خير الدين باشا" وذلك بتأسيس"جامعة عموم العملة التونسية"كأول نقابة مستقلة عن النقابات الفرنسية وكان ذلك على يد "محمد علي الحامي والطاهر الحداد" سنة 1924.

كما ظهرت أول المنظمات الحقوقية على المستوين العربي والإفريقي والتي تسمى "الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان".

وكانت جملة من الإصلاحات المتواجدة على مستوى دولة تونس منذ منتصف القرن التاسع عشر والتي كانت ورائها عدد من المثقفين والمصلحين والتي توارت مع الموجة الإصلاحية مع العالم العربي آنذاك كأحد المنطلقات الأولى لما يمكن أن نسميه اليوم مجتمعا مدنيا. وقد توالت فيما بعد جمعيات ومنظمات فكرية وعلمية وثقافية بدور عام والذي كان توعية الأهالي ونهوض بالمجتمع التونسي وتحديثه والتخلص من

(1)- المرجع نفسه، ص 23.

الأوضاع المزرية الذي كان يتواجد بها.ولعل من بين أهم هذه المنظمات "الجمعية الخلدونية" التي كان أهم مؤسسيها.المصلح "البشير صفوت" وكانت سنة 1896. وجمعية "قدماء المدرسة الصادقية" من تأسيس "خير الدين التونسي" سنة 1985. وبالرغم من الحقبة الاستعمارية التي توارت عن تونس سنة 1881، إلا أن هذا لم يثبط عزيمة المثقفين والمصلحون على إنتاجكم معرفي هائل على مستوى الساحة الثقافية الذي نتج منه حركة مدنية الذي أفاد السياسة التونسية آنذاك.[1]

وللتعبير عن نضج المجتمع المدني التونسي المبكر وقدرته على تشكيل قوة ضغط مدنية وتشكيله قدرة على تأطير الحركة الاحتجاجية الذي كان سجل الحركة الاجتماعية والنقابية والوعي المنقذ للعمال التونسيين الذي أسس اقل نقابة تونسية مستقلة في أوت 1924، وقد بلغ المجتمع المدني التونسي مستوى كبير من النضج وهذا ما توضح في القرن الماضي والتي تشكل عنه تشكيل عدد كبير من المنظمات مثال على ذلك "لجنة السلم والحرية ولجنة الدفاع والتضامن الإنساني"، ولجنة الحركة للدفاع عن حرية الصحافة وحيث برز عن الوعي المنظمات المدنية في لب المرأة دور كبير في التوعية والمساهمة في الرفع من الوعي الاجتماعي والوطني للفئات الشعبية .وتجلى ذلك في تشكيل منظمة الحركة السنوية الذي كان سنة 1944، ولقد أدى هذا التطور السريع إلى تشكيل مختلف المنظمات إلى تشكيل تدريجي لمجتمع مدني نشط يتنافس مع المجتمع السياسي للحفاظ على الاستقلالية في ذات الوقت لتحقيق أهدافه.[2]

ثانيا: المجتمع المدني التونسي قبل الثورة.

عاشت تونس تحت التسلط والاستبداد السياسي لحقبة من الزمن الذي نتج عنه عدة انتهاكات في العديد من المجالات:

(1)- أماني قنديل، المجتمع المدني في مصر،القاهرة،مركز البحوث والدراسات بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،2001، ص263.

(2)– المرجع نفسه، ص264.

- الاغتراب الذي يعيش فيه المواطن التونسي داخل الوطن وهو نفس الوضع الذي تعيش فيه الدول العربية، وهو ما تجسد في كل من نظام "بن علي" ومن قبله. في النظام البورقيبي في الاستحواذ على المجتمع المدني.الذي عرف تطورا ملحوظا خلال الفترة الاستعمارية ومعالجة عدة قضايا والذي نتج عنه في نظام بورقيبة على تأكيد ضرورة الوحدة الوطنية من اجل بناء دولة الاستقلال لوضع كل المنظمات ومن بينها الاتحاد العام التونسي للشغل وباقي المنظمات تحت السيطرة وتقسيمها في حالة من يخرج عن أمره وأمر الوضع السياسي الراهن.وهذا ما تمثل في الأطر التشريعية التي وضعت من اجل تضييق الخناق على عمل المجتمع المدني والذي تجلي في دستور يونيو 1959. وحتى صدر القانون عدد 154 المؤرخ في 7 نوفمبر 1959، الذي دعى بنظام التسجيل أو التأشيرة الذي أسندت مهامه إلى وزير الداخلية بحيث أعطيت له مهام واسعة لقبول أو رفض مطلب التسجيل [1].

ثالثا: دور المجتمع المدني التونسي قبل الثورة.

تقوم الجمعيات بدور التعديل الرقابي كسلطة مضادة في كل مجتمع ديمقراطي، ولقد عمل نظام "بن علي" على تطويق عملها وقيادة مناضليها أمنيا وقضائيا وغلق مقراتها ومنعها من مزاولة أنشطتها وحرمانها من حقها في التمويل العمومي وتنصيب حراس قضائيين عليها،وتم سحبها أكثر من ثلاثين مرة نحو المحاكم. ورغم كل هذه الظروف والصعوبات التي واجهت عمل هذه الجمعيات إلا أنها واصلت الدور التي تريد القيام به والرسالة التي بعثت من أجلها فكانت كل مرة في خطابها تنبه للانتهاكات والاختراقات التي يتعرض لها الشعب، والذي يعد مناهض للتعهدات الدولية وتحاول الدفاع ضد هذه الانتهاكات بكافة الطرق وبكل الأشكال.

كما عرفت هذه المنظمات المستقلة نظالات لبناء مجتمع تسوده الحريات والحقوق للجميع مبني على وظيفتين أساسيتين تسعى إلى انجازهما مركزيا وعن طريق فروعها

(1)- القانون رقم 154المؤرخ في 07نوفمبر 1959 المتعلق بتضييق الحرية العامة للجمعيات وتشكيلها.

الجهوية والتي تغطي كافة ولايات البلاد ومن أهم الأدوار التي قام بها المجتمع المدني التونسي:[1]

- نشر ثقافة حقوق الإنسان المتعارف عليها دوليا في شموليتها وكونيتها.
- الدفاع عن الحريات الفردية والعامة.
- عملت على تطوير المنظومة القانونية بما يتلاءم مع الشرعية الدولية لحقوق الإنسان.
- تدعيم العدالة الاجتماعية والاقتصادية.
- تعزيز حقوق المرأة وحقوق الطفل والأشخاص ذوي الإعاقة.

وقدم المجتمع المدني التونسي المستقل لوضع حد نهائي للانتهاكات التي تعرض إليها المجتمع التونسي ومع الحركات الاجتماعية للمهمشين وأسس جمعيات جديدة لمحاربة الرشوة والفساد وللدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

كما نجد أن الحزب الحاكم المتربع على الحكم والحياة السياسية في تونس والمدنية نتج عنه فراغا رهيبا بقيت البلاد تعاني منه إلى غاية بداية الثورة في 14 جانفي 2011 فلم يعد للحزب القديم أي وجود قانوني وتسلب مناضلون حتى الفعل السياسي، كما أن النظام عمد قبل ذلك إلى ضرب منظمة " الاتحاد العام للفلاحة التونسية" وسجن العديد من قياديه وتعويضه بـــ "الاتحاد القومي للفلاحين" سنة 1956، كما تم إقالة "أحمد بن صالح" من الأمانة العامة "للاتحاد العام التونسي للشغل" في مؤتمره السابع في 22 سبتمبر 1957 واللجوء إلى قائد أكثر خضوعا وولاء للحزب الحاكم، وظهر ما ظهر في احتواء المنظمة النقابية العتيدة لسنوات طويلة. ولقد تحولت منظمات المجتمع المدني إلى منظمات جد حكومية في ظل عمل نظام الحزب الواحد الذي استكمل عمله المستبد للعمل السياسي والمدني بمحاكمة قيادي الاتحاد العام لطلبة تونس سنة 1972 و1974، وفي عام 1976 قامت مجموعة من الشخصيات ذات التوجه الليبرالي، الاشتراكي والديمقراطي بتقدم طلب لدى وزارة الداخلية لتأسيس منظمة حقوقية مستقلة. وهكذا نشأت "الرابطة التونسية للدفاع

(1)- أحمد بلحاج وآخرون، تونس الانتقال الديمقراطي العسير، تونس، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2017، ص ص 152، 153.

عن حقوق الإنسان" وتحصلت على التأشيرة القانونية في 7 ماي 1977 كأعرق المنظمات العربية والإفريقية في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان، ولقد تعززت هذه المنظمة سنة 1989 بجمعيتين نسويتين، "الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات"، و"جمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية".[1]

وفي عام 1989 تأسس المعهد العربي لحقوق الإنسان كمنظمة غير حكومية عربية مستقلة مقرها تونس وذلك بمساعدة كل من المنظمة العربية لحقوق الإنسان ومركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وفي فترة وجيزة ارتفع عدد الجمعيات من 1969 جمعية سنة 1980 إلى 14966 جمعية سنة 2012. وكان معدل تطور الجمعيات التونسية بين 1980 و1989 ما يقارب 75 جمعية لما سمي آنذاك بـــ: "تغيير 7 نوفمبر 1987".

وفي الفترة التي قام بها "زين العابدين بن علي" بانقلاب على نظام"الحبيب بورقيبة" عرفت كذلك الجمعيات انهيار من 1990 إلى 373 جمعية بانهيار الآمال التي علقها عليه الشعب التونسي، كماعرفت الجمعيات قفزة نوعية إلى نسبة تطور بمعدل 2500 جمعية سنويا، كما يوضح الشكل الموالي التطور السنوي لتكوين الجمعيات التونسية (1980-2012).[2]

(1)- القانون المؤرخ رقم 22 سبتمبر 1957 المتعلق بتنظيم الجمعيات.

(2)- **القانون 154 المؤرخ رقم 7 نوفمبر 1987، المتعلق بتأشيرة العمل القانوني للجمعيات.**

الشكل رقم (05): التطور السنوي لتكوين الجمعيات التونسية (1980-2012).

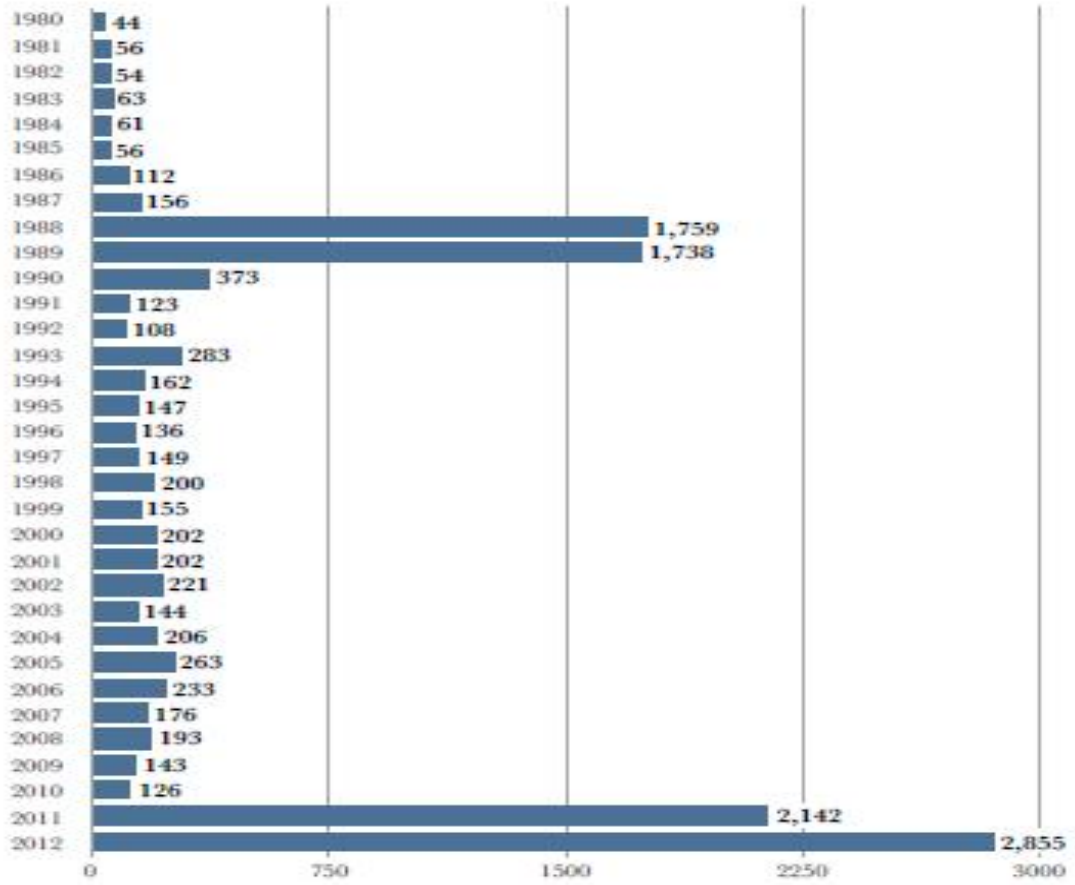

رابعا: المجتمع المدني التونسي بعد الثورة.

عرف المجتمع المدني التونسي ازدياد في منظماته وذلك جراء النضوج الفكري الذي شهده المجتمع التونسي أثناء الثورة وبعدها، ومن أبرز هذه التطورات:

1/ تطور خريطة المجتمع المدني:

عرف المجتمع المدني مباشرة بعد الثورة توسعا كميا هائلا، وذلك مستعينا بالتشريع التحرري في مجال تأسيس الجمعيات، إذ قفز العدد الإجمالي للجمعيات التونسية من 9969 جمعية سنة 2010، إلى سنة 1946 أي بمعدل 724 جمعية لكل تونسي، (تبلغ هذه النسبة 65 في فرنسا و175 في الولايات المتحدة الأمريكية).[1]

(1)- مركز القاهرة للدراسات وحقوق الإنسان.

ومن بين هذه المنظمات النشطة تلك التي اتخذت لها كمجال للنشاط، ولعل الحيوية التي اتسمت بها الجمعيات الوليدة وطبيعة القضايا التي طرحتها تفسر الى حد كبير إضافة للمناخ الثوري الذي تعيشه البلاد انعقاد المنتدى الاجتماعي العالمي مرتين على لتوالي بتونس سنة 2013 ثم 2015.[1]

2/ المجتمع المدني ودوره الفعال في إصلاح وبناء المؤسسات.

أنتجت ثورة يناير المجتمع المدني من الأغلال التي ربطته طيلة العقود الماضية، والتي كان لها دور في الإصلاحات الهيكلية، وكانت أولى مهامه بناء المؤسسات، والى تفعيل الفصل 57 من دستور 1656.

3/ دور المجتمع المدني بعد الانتقال الديمقراطي:

لعب المجتمع المدني ممثلا بـــ 19 جمعية ونقابة، دورا محوريا في وضع الأسس السياسية والتشريعية لإصلاح المؤسسات وبناء دولة القانون، وحملت هذه المراسيم بوضوح بصمات الجمعيات المدنية المشاركة في الهيئة العليا التي لم تدخر جهدا، وهي تواجه الاستبداد، وأوكلت مهمة الإشراف على انتخابات المجلس التأسيسي.

4/ المصادقة على الاتفاقيات الدولية:

كلل مساعي المجتمع المدني بالنجاح بعد شهور فقط من الثورة عندما انضمت الدولة التونسية بها عدة روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، التي تختص بالنظر في جريمة الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب.[2]

خامسا/ مكونات المجتمع المدني التونسي:

تعتبر خاصية التكيف من الخصائص التي جعلت من المجتمع المدني بجميع تنظيماته قادر على التكيف، كما أشار إليها الباحث "صموئيل هنتنغتون"، ولعل من أهم الوسائط التي كانت تبرز أثناء الثورة وتحتل جزء أكبر من المكونات هي مواقع التواصل الاجتماعي التي كان الوسيط الأبرز بين منظمات المجتمع المدني التونسي ومكوناته، حيث

(1)- أحمد القلعي، المجتمع المدني التونسي بعد الثورة، مرجع سبق ذكره، ص 154.

(2)- ناجي البفوري، عقبات في طريق حرية الإعلام في تونس، تونس: مركز الدراسات القاهرة، 2017، ص ص 174، 175.

بلغ عدد مستخدمي الفايسبوك في تونس حوالي مليونين ونصف المليون بنسبة تقترب من ربع العدد الإجمالي لسكان البلاد.[1]

تتميز كذلك مواقع التواصل الاجتماعي في تونس بالانسجام والتنسيق على غرار تكتلات المجتمع المدني، ويبرز هذا الانسجام انتظامه على شكل مجموعات إخبارية بلغ عدد أعضائها 555 ألف ناشط، كما أنها تعتبر مؤسسة تنظيم لنشر أخبار الحراك التونسي بشكل منظم وتزويد مختلف شبكات العالم بتطورات الأوضاع في البلاد على غرار "وكالة أنباء تحركات الشارع التونسي".[2]

ومن بين أهم مكونات المجتمع المدني التونسي نجد"الاتحاد العام التونسي للشغل" الذي يعتبر من أقدم اتحاد النقابات عمال في تونس والعالم العربي ككل، حيث يصل عدد المنخرطين في هذه المنظمات حوالي 600 ألف منخرط ومنهم 35% نساء و 37% ذكور ومن أهم مميزاته هي التنظيم المحكم والمعقد والانتشار على كامل التراب الوطني التونسي حتى في القرى والمداشر النائية وهي نفسها خصائص المجتمع المدني الفعال، ومن أبرز خصائص الاتحاد كذلك المصداقية الواسعة عند غالبية أفراد المجتمع المدني التونسي مما يجعل فكرة التعاطي مع كل التيارات سهلة سلسة، وهذا ما يفسر تفاعل هذه التنظيمات على مستوى الحراك والشارع التونسي التي وقفت في صف واحد مع السياسات اللامتوازنة مع "بن علي"، وهو ما جعل أهداف الشعب التونسي تتحقق على أرض الواقع والتي ترجمتها ثورة يناير 2011.

ويتمتع الاتحاد العام التونسي للشغل بهيكلة قوية وهي تعبير عن قوته السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتي تنبثق من قوة التنظيم.[3]

وتتمثل هيكلة الاتحاد في:

(1)- مركز الإعلام والدراسات والتوثيق حول الجمعيات.

(2)- عمراني كربوسة، "المجتمع المدني في ظل الحراك العربي الراهن...أي دور؟"، مجلة العلوم السياسية والاجتماعية، العدد 16، سبتمبر 2014، ص ص 159، 160.

(3)- التعريف بالاتحاد العام التونسي، متحصل عليه من موقع الاتحاد:

http://www.ugtt.org.tn, 12/04/2016, 16:15.

أ) **المؤتمر الوطني**: هو السلطة العليا للقرار والمرجع الأخير ينعقد عاديا كل خمس سنوات بقرار من الهيئة الإدارية الوطنية أو استثنائيا بطلب من ثلثي أعضاء المجلس الوطني.

ب) **الهيئة الإدارية الوطنية**: هي السلطة المسيرة للاتحاد تتخذ قراراتها على قاعدة التمثيل وتجتمع بدعوى من المكتب التنفيذي.

ج) **المكتب التنفيذي الوطني**: يتكون المكتب التنفيذي من:

1) **المكتب التنفيذي الموسع**: يتكون من أعضاء المكتب التنفيذي للاتحاد العام ويجتمع عاديا كل شهر وكلما دعت الحاجة.

2) **مجلس القطاعات**: يتكون من الكاتب العام للجامعات والنقابات العامة ويحضره أعضاء المكتب التنفيذي الوطني للاتحاد.

3) **الأمين العام**: وهو المسؤول الأول والناطق الرسمي باسم الاتحاد وهو الذي يدير شؤون الاتحاد في الداخل والخارج وينشط الهياكل النقابية بالتعاون مع أعضاء المكتب التنفيذي الوطني.[1]

المطلب الثالث: **عمل المجتمع المدني التونسي.**

قاومت منظمات المجتمع المدني التونسي، حيث حافظت على استمراريتها وهذا ما تجسد على أرض الواقع وذلك من خلال تصحيح مسار الأوضاع في مرحلة ما بعد ثورة 2011.

وكنتيجة لنضالات المجتمع المدني جاء مرسوم 88 لسنة 2011 وفي الفصل 34 من الدستور لينص على أن " حرية تكوين الأحزاب والنقابات والجمعيات مضمونة، يضبط القانون الإجراءات لتكوين الأحزاب والنقابات والجمعيات على أن لا ينفي من جوهر هذه الحرية، تلتزم الأحزاب والنقابات والجمعيات في أنظمتها الأساسية وفي أنشطتها بأحكام الدستور وبالشفافية المالية ونبذ العنف"، حيث ما زال النضال مستمرا من أجل حماية

(1)- هيكلة الاتحاد العام التونسي للشغل، متحصل عليه من موقع الاتحاد:
http://www.ugtt.org.tn, 08/03/2016, 16:25.

الحريات بما يسير وفق المعاهدات والمبادئ الدولية/ النقل الحرفي أوقعك في مشاكل كثيرة مثلا الجملة الأخيرة يجب حذفها.[1]

وهذا ما تبين في الفصل 21 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية فمن الناحية القانونية فلقد تحققت العديد من النتائج والمكاسب، لكن بالنظر إلى الناحية المالية والإدارية والقوانين الجبائية برزت العديد من نقاط الضعف، وكذلك من خلال الالتزامات والتنظيمات التي تربط كل من الإدارة والمجتمع المدني التونسي، ولاستمرار المجتمع المدني التونسي فلابد من النضال اليومي والوعي فهما مبدأين لتحصين منظمات المجتمع المدني وتقويتها وجعلها قوة متجددة تخدم الصالح العام.

وعلى هذا الأساس تؤمن المنظمات بأهمية الإستراتيجية من أجل بناء مجتمع مدني يعتبر كنقطة قوة قادرة على الاقتراح في تحديد التوجهات العامة، وجعل هذه المنظمات كشريك في تقديم البدائل ومراقبا في حماية المكاسب ومقيما لها، حيث يسعى المجتمع المدني إلى دعم الثقافة الحقوقية والديمقراطية من خلال ترويج المفاهيم والالتزام بما في مستوى السلوك والممارسة، كما أنه يسعى لرتفاع درجة الرقابة وتعزيز مؤشرين هامين هما المسائلة والمحاسبة.[2]

وكل ذلك من أجل التصدي لمختلف الانتهاكات والتجاوزات. والذي يعد كحافز للمواطنات والمواطنين للمساهمة في الشأن العام، وذلك لتوحيد القرار ولمواجهة المخاطر بغية الحصول على الاستقلالية والجدية، ومن حيث الانفتاح المستمر على جميع مكونات المجتمع.

وكذلك يعمل المجتمع المدني التونسي على النقاط التالية:

1) تدعيم الديمقراطية التشاركية عبر العمل بالتعاون مع هياكل الدولة ومنظمات المجتمع المدني كقوتين متماسكتين يمكنهما التغلب على الكثير من الصعوبات.

2) انجاز العديد من المكاسب وتحقيق الخطوات العملية لتنمية عادلة للمجتمع.

---

(1)- سمير حمدي " العمل الحزبي في تونس... الأزمة والمشكلات"، مجلة المستقبل، العدد1، جانفي 2015، ص 01.

(2)- القانون رقم 21 المؤرخ في 2014/01/27، المتعلق بالحقوق والحريات.

3) مأسسة الشراكة بين هياكل الدولة ومنظمات المجتمع المدني بوضع آليات مرنة.

4) القدرة على رسملة الموارد وتنظيم الجهود وتذليل الصعوبات وممارسة المواطنة الفاعلة.

5) توفير الضمانات التي تؤسس لعلاقة قوامها القانون وتكفل حرية واستقلالية العمل المشترك.

6) وضع مدونة ذات حجة ترتيبية وقانونية تجعل من المجتمع المدني شريكا فاعلا في المساهمة في إدارة الشأن العام.[1]

(1)- جمعية اليافع، "أرضية عمل المجتمع المدني التونسي"، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، 2015، ص ص1، 2.

خلاصة الفصل:

- الموازنة التشاركية هي آلية من آليات الديمقراطية التشاركية تسمح للمواطن المحلي باتخاذ القرارات مناقشة الميزانية.

- تعد أول تجربة في الموازنة في مدينة بورتو أليغري البرازيلية، ثم عرفت انتشارا واسعا.

- تعد الموازنة التشاركية ثلاثة أبعاد وهي على النحو التالي:

1- البعد المالي، 2- البعد التشاركي، 3- البعد المحلي (المكاني).

- أهم نتائج الموازنة التشاركية هي: زيادة الشفافية والمساءلة والفهم العملي والتطبيقي بالعمل البلدي، تتيح للمواطنين المعلومات التي تمكنهم من المشاركة في تحديد أولويات واحتياجات مناطقهم السكنية، أما مراحل الموازنة التشاركية: 1- الاجتماعات المحلية القطاعية،2- الاجتماعات الاختيارية، 3- الاجتماعات على مستوى البلدية، 4- تصميم الموازنة التشاركية على شكل مصفوفة، 5- تقييم العمليات، وأما فيما يخص المجتمع المدني فهو عبارة عن مجمل المنظمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية غير الحكومية التي تعمل بشكل طوعي" وأما فيما يخص أهم خصائصه فإنها التكيف والاستقلال والتعقد والتجانس ولها أساسه الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والقانوني، أما فيما يخص المجتمع المدني التونسي فلقد عرف تطورا واسعا خلال فترات النظامين السابقين لبورقيبة وبن علي وذلك من خلال متابعة العمل السياسي ومراقبته والوقوف في وجه السلطة في حالة مخالفة العمل السياسي المعمول به ثم شهد أنه بعد الثورة التي شهدتها تونس عرفت المنظمات انتشارا واسعا لعمل هذه المنظمات والتي سعت إلى ضمان الحرية والحفاظ على استقلاليتها التي جعلها شريك عام في الشأن العام.

الفصل الثاني

كيفية تطبيق الموازنة التشاركية في البلديات التونسية ومساهمة المجتمع المدني فيها

يعالج هذا الفصل نموذج الدراسة، حيث سنتناول في المبحث الأول الموازنة التشاركية في البلديات التونسية من نشأة هذه التجربة في البلديات التونسية وكيفية تنفيذها في أرجاء البلديات التي كانت لهم الفرصة في بدأ هذه التجربة ثم نتطرق إلى حوصلة من نتائج هذه التجربة في البلديات التونسية، ثم نتطرق إلى الآفاق ومستقبل هذه التجربة في تونس، أما فيما يخص المبحث الثاني فإننا سننتقل إلى جوهر الدراسة ألا وهو المجتمع المدني التونسي وكيفية إظهار مبادراته في تطبيق هذه التجربة والدور الفعال الذي يقوم به داخل البلديات التونسية، وفي الأخير نتحدث عن النموذج أو العلاقة التي تربط المجتمع المدني بالسلطات المحلية في إطار الموازنة التشاركية أو في إطار الشراكة، كل هذا للإجابة عن التساؤل التالي:

- ما هي أبرز النتائج التي تحققت من تجربة الموازنة التشاركية في البلديات التونسية؟

المبحث الأول: الموازنة التشاركية في البلديات التونسية.

المطلب الأول: نشأة الموازنة التشاركية في تونس.

بدأت الموازنة التشاركية في تونس في 3 ديسمبر 2013 في كل من بلديات "**منزل بورقيبة والمرسى وتوزر وقابس**"، وذلك من خلال إشراك المواطنين بصفة رسمية في اتخاذ القرار، ومن خلال تسخير مبلغ مالي واضح وموضوع استثمار محدد في ميزانية البلدية لسنة 2015، والالتزام بالأفكار الملقاة في المشاريع ودراستها وتنفيذها.[1]

لقد قرر المجلس البلدي تطوير مشاركة المواطنين في عملية أخذ القرار بطريقة واقعية وملموسة، وهذا ما صرح به السيد "ناجي السعيدي" رئيس مجلس النيابة الخصوصية لبلدية توزر التي خصصت ميزانية 55 ألف دينار لتلقي مشاريع ذات علاقة ببناء الطرق والأرصفة، وقد أضاف السيد "ناجي السعيدي" أن هذا القرار سيجعل مدينة توزر ضمن سجل المدن العالمية التي تعتمد آلية الموازنة التشاركية.

إن القرار الذي اتخذه المجلس البلدي لبلدية قابس والتي خصصت مبلغ بقيمة 20000 ألف دينار لتلقى المشاريع ذات العلاقة بتجميل المدينة وهذا ما أوضحه السيد "مال كريط" الذي اعتمد على قرارات المواطنين في اقتراح مشاريع وأفكار عامة.

إن آلية الموازنة التشاركية تتطابق مع الدورة العادية للميزانية التونسية وهذا ما أكد عليه السيد "محمد العربي الميموني" لبلدية منزل بورقيبة التي خصصت 100.000 دينار من أجل تنفيذ مشاريع متعلقة بتجميل المدينة، ذلك حسب رأيه يكفي توفر الرغبة الحقيقية في المواطنين في عملية صنع القرار لكي يتحقق آلية فعالة في العمل.[2]

---

(1)- هيفاء ذويب، الميزانية التشاركية: استئناف بعد قطيعة أم ذررماد على الأعين، **صحيفة اللامركزية والحوكمة المحلية**، 4 أكتوبر 2017، ص 1.

(2)- المرجع نفسه، ص 2.

وفي هذا الصدد تحدثت السيدة "أمال حمراني" عن الميزانية المخصصة لبلدية بورقيبة لسنة 2015 وذلك عن طرق مشاركة المتساكنين في تحديد محتواه وكيفية إنفاقه تشرف ذلك هيئة من البلدية على تنفيذ المرسوم.

ولعل أبرز النقاط التي تحدثت عنها السيدة أمال: هو تجاوب المواطن التونسي مع المبادرة وإقباله على المشاركة في منتديات المواطنين وتقديره للمبادرات التي تأخذ رأيه بالحسبان، وفي نفس السياق قال السيد"رضا اللوح" خبير ومستشار ومسؤول في الميزانية التشاركية ببلدية وادي الليل، حيث قدمت هذه البلدية برامج حقيقية للتشاركية فهي تبقى تخص الأحياء، حيث يكون المواطن طرفا فاعلا فيها في كافة مراحلها (التصور، البرمجة، التمويل، التنفيذ والمراقبة)، وتمكن كل حي في حدود ما يمكن أن يوفر من تمويلات ذاتية وإعانات وقروض أن ينفذ مشاريع تنموية خاصة به.[1]

بمعنى أن الموازنة التشاركية تكون مستقلة عن الميزانية العامة ويشارك المواطن في تمويليها وتنفيذها ومراقبتها، كما تبقى مسألة مصادر تمويل الموازنة التشاركية والأهداف والتي يمكن تحقيقها في هذه المبادرة في بعض البلديات التونسية تبقى نتائجها غير متوقعة.

وبهذا تكون بداية أو نشأة الموازنة التشاركية في بعض البلديات التونسية التي كانت سباقة في تنفيذ هذه المبادرة وهي كل من بلدية المرسى، توزر، قابس، بورقيبة، والتي كانت المحطة الأولى لتشغيل هذه التجربة في تخصيص مبالغ مالية من الميزانية من أجل تنفيذ مشاريعها المتعلقة بالتنوير، وتجميل المدينة وتوفير الطاقة الشمسية، وأنابيب الصرف الصحي وتعبيد الطروقات، وتنظيف الشوارع وذلك بتخصيص قيمة أو نسبة من

(1)- يسرى مقديش، "حصة نقاشية حول أدوات الحكم التشاركي في تونس"، **مجلة الياسمين**، 11 و12 جوان 2015، ص 1.

الأموال العامة للبلدية من أجل استثمارها في هذه المشاريع التي وعسى أن تأتي بالفائدة عليها وعلى المواطنين الذين يعتبرون الطرف الأبرز في هذه العملية.[1]

من الواضح أن آلية الموازنة التشاركية هي آلية ملموسة من أجل وضع المدينة على طريق الحوكمة المحلية الراشدة وهذا ما أكده السيد "محمد الرياحي" رئيس مجلس بلدية المرسى التي خصصت 55000.0 دينار لتنفيذ مشاريع لها علاقة بالتنوير العمومي حيث اعتبر أن الميزانية التشاركية هي وسيلة تتوافق تماما مع المرحلة الحالية للتحول الديمقراطي.[2]

لقد أصبحت كل من بلديات"منزل بورقيبة، والمرسى وتوزر وقابس" جزء من الشبكة العالمية التي تضم حوالي 2700 بلدية في جميع أنحاء العالم الذين يعتمدون آلية الموازنة التشاركية على غرار كل من مدن نيويورك مونتريال، لندن، بورتو أليغري، اشبيليا، عمان، وأيضا الهندية بويون...

وبعد ثورة 2011 خرج الدستور التونسي إلى النور في عام 2014، وقد أدى المناخ السياسي المصاحب لعملية صياغة الدستور إلى تشجيع اللامركزية ومشاركة المواطنين في الحكم المحلي.

إذ تنص المادة (137) من الدستور الجديد على أن للجماعات المحلية في إطار الميزانية المصادق عليها حرية التصرف في مواردها حسب قواعد الحكومة الرشيدة وتضيف المادة (139) أنه تعتمد الجماعات المحلية آليات الديمقراطية التشاركية مبادئ الحوكمة المفتوحة لضمان إسهام أوسع للمواطنين والمجتمع المدني في إعداد برامج للتنمية.[3]

(1)- المرجع نفسه، ص 2.

(2) - الحركة الجمعاتية، جمعية التضامن بتونس.

(3)- الدستور التونسي لسنة 2014، المؤرخ في 2014/01/27.

ومن خلال المواد التي تم ذكرها في الدستور الخاصة بالميزانية التشاركية تمكنت البلديات من تعزيز دخلها ومساعدة أبناء المناطق الفقيرة على تمويل مشاريعهم الصغيرة، بل أكد السيد: "قريش" رئيس الحركة الجمعياتية في هذا السياق بأن التجربة " قد بدأت تحقق هدفين لم يكونا واردين عند انطلاق المبادرة".

*** أهداف المبادرة في تجربة تونس: أما عن أهداف تطبيق الموازنة التشاركية في تونس فهي:**

1) اختلاط المواطنين بعضهم ببعض، دون معرفة سابقة رغم انتمائهم لنفس الجهة وهو ما يقربهم من بعضهم البعض، رغم اختلاف مشاريعهم ومواقفهم الاجتماعية واهتماماتهم الدينية والسياسية، لقد وحدت بينهم مصالح الحي ورغبتيهم المشتركة في حماية محيطيهم السكني.

2) تمثل في بداية إيمانهم بأن في الديمقراطية شيء جميل، وذلك خلافا للصراعات الكريهة التي خلفتها معارك الأحزاب من أجل افتكاك المواقع.

فتجربة ستة أشهر من الديمقراطية جعلتهم يؤمنون بأنهم قادرون على تغيير أوضاعهم القريبة نحو الأفضل.

وعلى العموم يمكن القول مهما كانت الصعوبات التي ظهرت خلال الأشهر الأخيرة إلا أن تجربة " الموازنة التشاركية" تبدو واعدة ومستقبل يكون له شأن كبير، إذا ما استمرت، وخاصة أن مشروع قانون البلديات الجديد (139 المتعلق باعتماد الجمعيات المحلية آلية التشاركية مع المجتمع المدني والقطاع الخاص) سيتضمن تنصيصا على ضرورة اعتماد آلية الموازنة التشاركية في جميع البلديات التونسية".[1]

(1)- علي الأنصاري، "الميزانية التشاركية" ابتكار ديمقراطي في تونس"، **الراصد**، جريدة الكترونية مغربية، قسم الأخبار، 2015، ص 1.

المطلب الثاني: كيفية تنفيذ الموازنة التشاركية في البلديات التونسية.

أولا: الموازنة التشاركية في بلدية المرسى 2014.

في 2014 بدأت حملة شعبية تستهدف تبني الموازنة التشاركية في بلدية المرسى وهي مدينة سياحية قريبة من العاصمة تونس يبلغ عدد سكانها 11000 نسمة، حيث بالمساهمة مع خبيري سويسري يعيش في تونس، وذلك سعيا للبحث عن استراتيجيات تزيد من مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار، حيث يتم اختيار بعض المواطنين للعمل كمشرفين يقومون بتنظيم ممارسات الموازنة التشاركية في بلدية المرسى.

ومنذ ذلك الحين قامت بلديات أخرى بتبني الموازنة التشاركية وهي "منزل بورقيبة، توزر، قابس، ومنوبة وقفصة وصفاقس، والكاف، ويسبطة، وبن عروس".[1]

ثانيا: تدريب المشرفين في مدينة المرسى:

قامت "الحركة الجمعياتية" بتدريب سبعة مشرفين ومساعدتهم في عملية تنظيم ممارسات الموازنة التشاركية في مدينة المرسى، وكما قال "باديس بوزيدي" وهو أحد المشرفين اللذين ساهموا بجهدهم في مدينة المرسى، إنه في بدء العملية كان مشرفو "المجتمع المدني" يتحكمون تماما في العملية، بينما كان "بوزيدي" وغيره من المشرفين المحليين يلعبون أدوار مساعدة، لكن سرعان ما تقلصت مشاركة مشرفي "المجتمع المدني" وزادت مشاركة المشرفين المحليين بالإشراف على العملية بأكملها.

ثالثا: جدول التوقيت الأسبوعي: تم تنظيم اجتماعات الموازنة التشاركية أيام السبت والأحد في الاجتماع الأول، الذي عقد في مبنى بلدية المرسى، حيث تم شرح الفكرة العامة للموازنة التشاركية، واستطاع المواطنون في بلدية المرسى التمييز والتفريق بين ميزانية الاستثمارات والميزانية الجارية، وتم تقسيم الموازنة التشاركية بين مختلف الاستخدامات، مثل الطرق والإضاءة، والحدائق واستخدام مياه الأمطار، فيما أكد مسؤولو البلدية

(1)- باديس بوزيد، الموازنة التشاركية في تونس: استغلال فرص التفاعل بين المجتمع المدني والبلديات، **مجلة التضامن**، 2013، ص 01.

المشاركة في مبادرة الموازنة التشاركية نظرا لأنها كانت هي التجربة الأولى في تونس، حيث رأى المسؤولون هذا البند يتضمن قضية سهلة على المواطنين فهمها والتفاعل معها.[1]

رابعا: آراء الفنيين: أحد الدروس المستفادة من تجربة مدينة المرسى هي أن المواطنين يجب أن يتحدثوا مع الخبراء الفنيين في البلدية وليس المسؤولين الإداريين فحسب، حيث أن التفاعل المباشر مع المسؤولين الإداريين والطاقم الفني، كان المواطنون يختارون مشاريعهم بدون أي معرفة للعوائق التقنية أو القانونية أو المؤسسية، فبمجرد انطلاق الطاقم الفني في حضور الاجتماعات أصبحت القرارات أكثر دقة وأقل مستوى التوتر.

وكان للطاقم الفني دورا هاما في مساعدة المواطنين على فهم الموقف وهو ما أدى إلى تفادي الخلافات الناتجة عن سوء الفهم، ويلاحظ على العموم أن الموازنة التشاركية بطبيعتها تشجع المواطنين على فهم طبيعة الموارد البشرية والتدريب والرواتب بشكل أفضل وكذلك إدراك التسلسل المؤسسي والعلاقات البيروقراطية على مستوى البلديات.[2]

خامسا: كيفية التصويت والمتابعة في المشاريع بالنسبة لبلدية المرسى: يتم في مدينة المرسى تقسيم المشاركين في نقاشات الموازنة التشاركية إلى مجموعات تضم كل منها خمسة أو ستة أشخاص، وتقوم كل مجموعة بمناقشة المشروعات المتصورة ثم يقدم كل متحدث باسم المجموعة ثلاث أو أربع مشاريع إلى كل الحاضرين.

بعد الاقتراع على الموازنة، يقوم المشاركين أيضا بالتصويت لاختيار المندوبين الذين سوف يمثلون كل حي في الاجتماعات العامة التي سوف يتم النظر فيها للمقترحات المقدمة، ثم يتم اختيار ثلاثة مندوبين من كل حي، حيث الدور الرئيسي لهؤلاء المندوبين هو تنفيذ المشاريع بعد انتهاء من عملية التصويت، كما أن للمندوبين دور آخر يلعب دور

(1)- المرجع نفسه، ص 02.

(2)- باديس بوزيدي، حوار مع الخبير السويسري دانيال شوجور نسكي بشأن مبادرة الموازنة التشاركية في تونس، موقع "شارابول"، 22 جويلية، يوم التصفح، 02 يناير 2016.

حلقة الوصل بين البلدية والمجتمع وذلك من أجل ضمان الاتصال الفعال بين الجمهور والمسؤولين المحليين خلال عملية التنفيذ.[1]

ثانيا) الميزانية التشاركية ببلدية رواد (2015-2016):

اعتمدت بلدية رواد على الميزانية التشاركية كغيرها من البلديات التونسية التي تسعى إلى توسيع دائرة المشاركة والمشاورة لتحسين ظروف المواطنين المقيمين بالبلدية.

الدستور التونسي: الباب السابع– الفصل139 "تعتمد الجماعات المحلية آليات الديمقراطية التشاركية ومبادئ الحوكمة المفتوحة لضمان أوسع للمواطنين والمجتمع المدني في إعداد برامج التنمية والتهيئة الترابية ومتابعة تنفيذها لما يضبطه القانون".[2]

تبعا لمبدأ الديمقراطية التشاركية، تبنت بلدية رواد قرار العمل بآلية الموازنة التشاركية وهي التجربة الأولى على مستوى ولاية أريانة، وأمضت اتفاقية حولها مع 9 جمعيات ناشطة بالمنطقة لإنجاح المسار الديمقراطي التشاركي على النطاق المحلي.

حيث فتحت آلية الموازنة التشاركية المجال أمام المواطنين لاختيار مشاريعهم البلدية والتعبير عن أولوياتهم والمساهمة في اتخاذ القرار بصفة مباشرة فيما يتعلق بكيفية صرف ميزانية البلدية.

حيث تم تحديد مهام كل من البلدية والمجتمع المدني بالميزانية التشاركية، حيث تسعى البلدية رواد إلى العمل والتنظيم اللوجيستي لمنتديات المواطنين، كما أنها سعت من خلال ميزانية البلدية إلى تقديم الميزانية التشاركية في القت الحالي للطرقات وتحديد قواعد العمل.

ومن جهة يتكون المجتمع المدني برواد، إعلام المواطنين بالميزانية التشاركية والمشاركة كمواطن من خلال منتديات المواطنين، كما يسعى مواطنو رواد للمشاركة في

(1)- باديس بوزيدي، مرجع سبق ذكره، ص 02.

(2)- القانون رقم 139 المؤرخ في 2014/01/27 المتلق بمبادئ الحوكمة المحلية.

منتديات المواطنين والاستماع للسلطة المحلية، واختيار أفكار المشاريع لإنفاق تسلط الميزانية التشاركية وذلك من أجل اختيار ممثلي المناطق السكنية.

ومن جهة أخرى يسعى مسيرو الموازنة التشاركية من خلال تنشيط الحصص وتيسير التوافق بين السلطة المحلية والمواطنين.[1]

ثانيا) الموازنة في بلدية حي التضامن (2017):

تدعم منظمة "أنترناشيونال آلرت"/ (international alrt) بتونس بالشراكة مع مؤسسة "روز لكسمبورغ" والمجتمع المدني المحلي مشروعا للميزانية التشاركية ببلدية التضامن لسنة 2017، وتهدف إلى تقديم "تقيم ذاتي" أولي للمرحلة الأولى من المشروع بهدف مشاركة الاستخلاصات وفتح المجال للتفكير جماعيا حول المسائل والإشكاليات المرتبطة بالميزانية التشاركية خصوصا، وبمسائل الديمقراطية المحلية اللامركزية عموما.

تعد بلدية حي التضامن من البلديات القلائل بالبلاد التي اختارت جزء من أبواب ميزانيتها لقرار المواطن.

وقد سبقتها في ذلك في السنوات الثلاث الماضية، منزل بورقيبة، المرسى، قفصة، صفاقس، توزر، قابس، ومنوبة وإضافة إلى ذلك تجربة الميزانية التشاركية ..... في صيادة.[2]

ويتعلق الأمر في التضامن بثلاثة أبواب من العنوان الثاني للميزانية (أي خاص بالنفقات التنمية، فيما يخص العنوان الأول (نفقات التصرف)، حيث خصصت لها النيابة الخصوصية لبلدية التضامن 600 ألف دينار ووزعت على النحو التالي: 300 ألف دينار لمشاريع التنوير العمومي، و100 ألف دينار لمشاريع تجميل المدينة، وباستثناء التجربة

(1)- إلهام السلامي، "مراحل انجاز الميزانية التشاركية ببلدية رواد، 2015-2016" **الشبكة المغربية للحكامة التشاركية**، أكادير، 19، 19 ماي 2016، ص ص(1-04).

(2)- غسان بن خليفة، " تجربة الميزانية التشاركية في حي التضامن: خطوة هامة على طريق الديمقراطية المحلية:**مجلة النواة التونسية**، 29 سبتمبر 2016،ص 01.

الموجودة في حيادة التي فتحت كل أبواب نفقات التنمية فإن التضامن تعد أول بلدية تفتح ثلاث أبواب من ميزانية التنمية لاختيار المواطنين.

وقد جاء قرار إرساء مبدأ الميزانية التشاركية ببلدية التضامن نتيجة لمبادرة من منظمة أنترناشيونالآلرت بالشراكة مع تنسيقية مع حي التضامن، حيث سعت المنظمة إلى تدعيم التعاون مع مكتب لوكال (local) (الحركة الجمعاتية) وتم تثبيت هذا الحوار في اتفاقية أمضي عليها ممثلو البلدية ومكونات المجتمع المدني المحلي وقد تضمنت مبادئ الميزانية التشاركية ومراحل إنجازها ودور كل من البلدية والمجتمع المدني في إنجاحها.[1]

المطلب الثالث: ايجابيات الموازنة التشاركية في البلديات التونسية.

أولا: نتائج الموازنة التشاركية في البلديات التونسية.

1/ تطوير القدرات المحلية: من خلال تدريب وتنظيم مئات المواطنين، ويعد سابقة لممارسة التواصل المنتظم بين البلديات والسكان وتقديم الخبرات وممارسة الموازنة التشاركية، والتي شاركت فيها منظمات مماثلة يعطى المواطنين السلطة في اختيار جوانب الإنفاق التي شاركت فيها منظمات مماثلة يعطي المواطنين السلطة في اختيار جوانب الإنفاق التي سوف يشاركون في صنع القرار بشأنها من خلال ممارسة الموازنة التشاركية، وفي بعض البلديات فإن المجالس البلدية بدأت في ترك قرارات من قبل المنظمات المجتمع المدني.[2]

2/ تخصيص أفضل الموارد العامة: من خلال الموازنة التشاركية تمكنت العديد من المدن التونسية الاستفادة من الموارد وأبرزهم مدينة المرسى التي استفادت من مشروع الطاقة الشمسية، وذلك من خلال الدعم الممنوح من طرف الحكومة المركزية من أجل تشجيع

(1)- غسان بن خليفة، مرجع سبق ذكره، ص 02.

(2)- تسنيم شيرشي، **الحوكمة التشاركية ضمن إطار الانتقال الديمقراطي في تونس: دورها ومستقبلها وسبل تفعيلها**"، الندوة السنوية الثالثة لمؤسسة الياسمين، مؤسسة الياسمين، اريانة تونس، 11و12 جوان 2015، ص 1.

استخدام الطاقة المتجددة، حيث تم اكتشاف أن البلدية ليست مضطرة لأن تدفع أكثر من 80 % من التكلفة الكلية لمشروعات الطاقة الشمسية وذلك أن المشاريع تفيد البيئة.

3/ تعد خطوة أولى وعامة نحو ازدياد انخراط الناس في الشأن العام ودعم ثقتهم في أنفسهم وفي قدرتهم على تغيير واقعهم.

4/ ساهمت هذه التجربة في بناء علاقة ثقة وتعاون بين المجتمع المدني المحلي والمسؤولين المحليين.

5/ ساهمت الموازنة التشاركية في ترسيخ الممارسات التشاركية لدى المسؤولين المحليين

6/ تعتبر مدخل لنشر ثقافة المراقبة والمساءلة والمحاسبة والمواطنة.[1]

7/ خطوة نحو تكريس مبدأ المشاركة وتعزيز المشاركة الشعبية في الشأن المحلي.

8/ تعد التجربة من أهم المقومات الأساسية لنجاح إرساء الحكم المحلي وذلك من خلال استكمال مراحل تجسيد اللامركزية في تونس كما تصورها دستور 27 جانفي 2014.

9/ قللت الموازنة التشاركية في البلديات التونسية من فرص الفساد على المستوى المحلي.

10/ إعطاء فرصة للمسؤولين المحليين لتحمل المسؤولية اتجاه البلدية واتجاه المواطنين.

11/ اعتبرت الموازنة التشاركية ابتكارا ديمقراطيا في كل من بورقيبة، المرسى، توزر وقابس، أي البلديات التي بادرت فيها التجربة.

12/ فوضت بلدية صفاقس المواطنين المشاركين في التجربة باختيار المشاريع وتحديد النسبة المخصصة من الميزانية العامة، التي أصبحت تسمى "ميزانية المواطن".

13/ اعتبرت الموازنة التشاركية يمكن أن تكون الآلية الأفضل لتحقيق هذا المقصد الدستوري، وخاصة وأنها توفر فرصة جيدة للمراقبة الداخلية، التي من شأنها أن تحد كثيرا من إمكانية الفساد والتواكل وتجعل المواطن يدرك بأن البلدية هي بلديته.

(1)- تسنيم شيرشي، مرجع سبق ذكره، ص 02.

14/ ساعدت الميزانية التشاركية في بلدية صفاقس في رفع حجم الجباية المحلية نتيجة ملامسة المواطنين للشفافية المالية، وهو من شأنه أن يخفف من أزمة الثقة الموروثة عن المرحلة السابقة.

15/ ساعدت الموازنة التشاركية في بعض البلديات التونسية في زيادة إيراداتها وذلك من خلال عملية الاستثمار في البنية التحتية لمشاريع الإضاءة والتنوير ومشاريع تجميل المدينة.[1]

(1)- رشيد خشانة، "تفردات قانونية قد تعطل تطوير الحكم المحلي في تونس"، **مجلة الديمقراطية المباشرة الإلكترونية**، 24 جنفي 2017، الرابط الالكتروني: يوم التصفح 2017/5/8، ص 01.
https://www.swissinfo.ch/ara/%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%...

المبحث الثاني: المجتمع المدني وكيفية مساهمته في تجربة الموازنة التشاركية.

المطلب الأول: عمل المجتمع المدني التونسي في البلديات التونسية.

بفضل جهود "المجتمع المدني" وهي منظمة تونسية غير حكومية، حيث قام أحد عشر مجلسا محليا في مختلف أنحاء البلاد بدعوة المواطنين إلى سلسلة من الاجتماعات العامة، وذلك أعقاب الثورة التي أطاحت بنظام الرئيس" زين العابدين بن علي" في 14 يناير 2011 حين خطت تونس خطوات واسعة تجاه الديمقراطية وتضمنت تبني أساليب جديدة لإشراك المواطنين في الحكم المحلي.

وفي اتفاق البلديات مع المجتمع المدني المحلي حول كيفية إنفاق جانب من الموازنة على الخدمات المحلية مثل إضاءة الأماكن العامة ورصف الشوارع، أعطت تلك البرامج التشاركية حول الموازنة نوعا من السلطة المالية المباشرة لأولئك الأشخاص الذين يعرفون احتياجات وأولويات مدينتهم بشكل أفضل وهم المواطنين الذين يعيشون في المدينة.[1]

وتأسيسا على تلك الدفعة التي أعطاها الدستور للحكم المحلي، قامت الحركة الجمعياتية بتدشين برنامج "عين على الموازنة" الذي يهدف إلى تشجيع تطبيق ممارسات الموازنة التشاركية في البلديات التونسية.

ويذكر أن "المجتمع المدني" هي منظمة أهلية تأسست في مارس 2012 بهدف دعم التحول الديمقراطي والتعددية والتنوع والعدالة.

وقال "أحمد بن نجمة" منسق المشروعات في "المجتمع المدني" في بمقابلة مع "حركة التضامن" بعد الثورة، لو كان لنا أن نبني بلدنا، فمن الضروري بناء الثقة بين الشعب والمؤسسات العامة، لقد سألنا أنفسنا كيف يمكن أن نساهم في ذلك؟ لن تكون هناك ثقة بدون إسهام مباشرة من المواطنين في عملية صنع القرار.[2]

---

(1)- علي الأنصاري، مرجع سبق ذكره، ص 02.

(2)- نور الدين جوادي، مرجع سبق ذكره،ص 03.

إلا أنه على حسب منظمات المجتمع المدني تبقى التجربة لها نتائج إيجابية ودليل على ذلك هو قرار البلديات السبعة التي شاركت في التجربة، وما يلفت الدور المهم والايجابي الذي يقوم به المجتمع المدني مشيرا إلى مشاركة 380 جمعية في مراقبة هذا المسار وتدعيمه، لأن الجمعيات عنصر أساسي في تنفيذ هذه الآلية في بعض البلديات، وزيادة على ذلك فإن الدور الإيجابي لهذه المنظمات، وعلى عملية هي رقابة المجالس المحلية ودعم التجربة من خلال المساندة وتوضيح الأمور المالية بحضور الاجتماعات مما، ساعد ذلك إلى إبعاد شبح الفساد وهو ما يزيد من تأثير الجمعيات التونسية على رأي المواطن وهذا ما أكد عليه الدستور التونسي الذي نص على وجوب مشاركة المواطنين والجمعيات والذي ترك عليها حرية المشاركة والتقدير وإيجاد القرارات في كل ما يتعلق بالشأن المحلي.

كما يعتبر المجتمع المدني الموازنة التشاركية فرصة لتوفير جيد للمراقبة الداخلية التي من شأنها أن تحد كثيرا من إمكانية الفساد والتواكل وتجعل المواطن يدرك أن البلدية هي بلديته، كما يتوقع رئيس "الحركة الجمعياتية" السيد قريش: بأن نتائج هذه التجربة ستكون إيجابية على أكثر من صعيد، لأنها ستساعد كثيرا على إعادة الثقة في المؤسسة، من خلال رفع حجم استخلاص الجباية المحلية نتيجة ملامسة المواطن للشفافية المالية، وهو ما من شأنه أن يخفف من أزمة الثقة الموروثة عن المرحلة السابقة.

إضافة إلى ذلك يتوقع مدير منظمات المجتمع المدني التونسي بأن المرحلة القادمة ستشهد أيضا دعما متزايد من البلديات للنشاط الثقافي على المستوى المحلي، وهو ما يحصل ولا يزال يحصل في كل الديمقراطيات التي اعتمدت على تقوية السلطة المحلية. فإعادة بناء الثقة لا يمكن أن يتحقق إلا ن خلال توسيع دارة مشاركة المواطنين في وضع القرار والسهر على تنفيذه.[1]

(1)- نور الدين جوادي، مرجع سبق ذكره، ص 3.

المطلب الثاني: دور المجتمع المدني التونسي في إنجاح الموازنة التشاركية على المستوى المحلي.

سعى المجتمع المدني التونسي إلى إنجاح برنامج الموازنة التشاركية على مستوى البلديات وذلك من خلال تفعيل ندوات والتعاون مع المجلس البلدي حول تطبيق الموازنة التشاركية التي كانت في إطارها النظري وادخلها حيز التطبيق، التي كما اعتبرها نائب منظمات المجتمع المدني "أن الميزانية التشاركية هي جزء من الديمقراطية التشاركية تسمح بأن يقرر المواطنون المحليون كيفية تخصيص جزء من ميزانية البلدية".

كما تنتج الموازنة التشاركية الفرصة للمواطنين لتحديد مشروعات الإنفاق العام ومناقشتها، وضبط الأولويات الخاصة بهم، كما أنها تمنحهم سلطة اتخاذ القرارات الفعلية حول المبالغ التي يتم إنفاقها وتحديد مفوضي الموازنة الذين يضعون الاقتراحات حول كيفية تنفيذها وذلك بمساعدة الخبراء وبتصويت أعضاء المجتمع على الاقتراحات التي تتم تمويليها ثم ينفذ أفضلها".[1]

كما اعتبر أن المجتمع المدني التونسي له الدور الأساسي والريادي في واقع التجربة في تونس وذلك من خلال كيفية استشارة تشاركية وذلك عن طريق اختيار باب وحيد من الأبواب الخمسة المفتوحة في إطار التمويل البلدي للمشاريع وتشريك المواطنين في تحديدها حسب الأولويات، بهدف تحسين ظروف عيش المتساكنين وإرساء القواعد الأساسية للديمقراطية وإشاعة ثوابت الثقة بين البلدية والمواطن من حيث عمليات الاختيار ومراقبة كافة مراحل التنفيذ خصوصا".

فيما اعتبر نائب منظمات المجمع المدني " السيد بوزاوي" بأن التجربة ما زالت في بدايتها وفيها العديد من النقائص التي سوف تحاول التشريعات الجديدة تجاوزها لكن بمساعدة منظمات المجتمع المدني والمواطنين والعمل على رفع التحديات في مجتمعاتهم من خلال الانخراط في عمل الحكومات المحلية واتخاذ القرارات المجتمعية الخاصة بهم

(1)- علي الأنصاري، مرجع سبق ذكره،ص 4.

وبتنمية مدينتهم،[1] فالموازنة التشاركية هي التي تسمح للمواطنين بالمساهمة في عملية صنع القرار في تحويل آرائهم إلى بنية تحتية ومشروعات أخرى حقيقية.

وفي 2014 قامت منظمات المجتمع المدني بأول عمل وهو تدشين حملة شعبية تستهدف تبني الموازنة التشاركية في بلدية المرسى وفي نفس السنة قامت منظمات المجتمع المدني بتدريب بعض المواطنين للعمل كمشرفين محليين يقومون بتنظيم ممارسات الموازنة التشاركية في "بلدية المرسى" من أجل تدريب مواطنين آخرين، وخلال عملية التدريب تقوم الجمعيات التطوعية بشرح التجارب الدولية لعملية الموازنة التشاركية من خلال الملتقيات التي تعقدها ومن خلال شرح عملية التدريب والخلفية التاريخية لتجارب الموازنة التشاركية في الدول المجاورة والدول اللاتينية، في التعامل مع السلوك غير المضبط، من قبل مقاطعة المتحدثين خلال حديثهم أو التحدث في المواقف المحمولة.[2]

*** الصعبات التي تواجه المجتمع المدني التونسي على مستوى السلطات المحلية.**

من بين أهم الصعوبات التي واجهت الجمعيات في بعض البلديات التونسية التي قامت بتنفيذ الموازنة التشاركية وذلك من جراء عدم رغبة السلطات المحلية في إشراك طرف آخر في اتخاذ القرار ومساعدتها، وإعطائها الحق في إشراكها عملية صنع القرار رغم أن الدستور الجديد أعطى الحق للجمعيات في الحرية العامة والمشاركة مع السلطات المحلية، ولعل أبرز مثال على الصعوبات والقيود التي واجهت الجمعيات على مستوى البلديات هي تلك التي واجهتها في بلدية المرسى أثناء نظام "بن علي" سنة 2011، حيث تعرضت الجمعيات في عقد اجتماعاتها إلى العديد من الهجومات والاقتحامات أثناء عقد الاجتماعات، كما أن منظمات المجتمع المدني لاحظت ضعف عمل البلديات التونسية وفقدان سلطتها على مستوى الشأن المحلي وذلك من خلال أن معظم الخدمات خرجت عن

(1)- نور الدين جوادي، " تطبيق آلية الميزانية التشاركية"، **جريدة التحرير**، العدد 2، 23 أوت 2017، ص ص1، 2.
(2)- المرجع نفسه، ص 2.

سيطرتها وصارت من اختصاص الحكومة المركزية والتي هي في الأساس من اختصاص السلطة المحلية.[1]

وفي تمام العمل الجمعوي الذي قام به المجتمع المدني التونسي من خلال إدخال وتنفيذ للموازنة التشاركية في البلديات التونسية، الدور الفعال الذي يقوم به داخل البلديات للسنة الثانية على التوالي، وعن طريق الإقناع في بلدية روّاد الذي سعى المجتمع المدني في إقناع المواطنين على مستوى البلدية في التسجيل في المنتديات وحضوره من أجل اقتناع المواطنين بضرورة المشاركة في الميزانية التشاركية، وكيفية تنفيذ مراحلها وكيفية التصويت داخل الاجتماعات وكيفية فرز الأصوات، والإعلان عن النتائج.

من خلال القيام بعملية التوعية من طرف المجتمع المدني شوهد ارتفاع ملحوظ في زيادة عدد المواطنين المشاركين في عملية الموازنة التشاركية وارتفاع .... الجمعيات الناشطة بالمنطقة لإنجاح المسار الديمقراطي على النطاق المحلي.[2]

كما أن الدور الفعال لهذه المنظمات هو الوقوف على القضايا في الوسط المحلي والاهتمام بالشأن العام المحلي، وتقييم حصيلة نتائج المجالس المحلية وفق أفق وإعداد الميزانية التشاركية، حيث تسعى المنظمات إلى إعداد منتدى سنوي يحضره كل المنظمات في البلديات التي شاركت في تجربة الموازنة التشاركية من أجل تطوير استراتيجيتها والسير وفق خطط جديدة ورؤى مستقبلية.

كما يسعى المجتمع المدني التونسي المشاركة في الملتقيات الدولية، المتعلقة بمشاركة المواطن في ضبط الميزانية والتصرف في الشأن المحلي،وكانت أول تجربة لهذه الملتقيات هي تقديم تجارب عديدة لدول قدمت خلال هذا اللقاء ومن ضمنها تجربة بورتو أليغري وبعض المدن الأفريقية، كالسنغال، زيمبابوي، مصر، الطوغو، مدغشقر.[3]

(1)- علي الأنصاري، مرجع سبق ذكره، ص5.

(2)- إلهام السلامي، مرجع سبق ذكره، ص 11.

(3)-إلهام السلامي، مرجع سبق ذكره، ص 12.

المطلب الثالث: نموذج الشراكة بين المجتمع المدني التونسي والسلطة الحلية في إطار الموازنة التشاركية.

أعطى الدستور التونسي لسنة 2014 الحرية للجمعيات في المشاركة في القرار مع السلطات المحلية، التي أتيح لها كما هو موضح في فصول الدستور التونسي كما يلي:

الفصل 35: حرية تكوين الجمعيات وهذا أصبح متاحا، فقد بلغ عدد الجمعيات ما يزيد عن 18 ألف جمعية ذات أنشطة مختلفة، لكن تقييم نشاطها وكذلك تصنيفها غير متوفران.[1]

الفصل 139: تعتمد الجمعيات المحلية آليات الديمقراطية التشاركية ومبادئ الحوكمة المفتوحة، لضمان إسهام أوسع للمواطنين والمجتمع المدني في إعداد برنامج التنمية والتهيئة الترابية ومتابعة تنفيذها طبقا لما يضبطه القانون.[2]

كما أن للجمعيات التي يكونها المواطنون مثل المنظمات هي الطرف الرئيسي في التشاركية ودورها هام في إدارة الشأن المحلي، وهي قوة أعطاها لها المشرع في الدستور وفي المنظومة التشريعية (التشبيك الجمعياتي يعطيها قوة ضغط عامة).

إذن من حق الجمعيات باعتبارها نبض الشارع وقوة اقتراح مبادرة:

- تقييم المؤسسات وتقديم المقترحات على أن تكون ملمة بتراتيب تسييرها.
- إقامة الاجتماعات والورشات للتعاطي مع الشأن العام.
- الحصول على المعلومات ذات الصلة بنشاطها.

(1)- القانون رقم 35 المؤرخ في 2014/01/27، المتعلق بالحقوق والحريات.

(2)- القانون رقم 139 المؤرخ في 2014/01/27 المتعلق بمبادئ الحوكمة المحلية.

*** العلاقة التي تربط بين الجمعيات والجماعات المحلية في إطار مبدأ التشاركية.**

من بين أهم نماذج للشراكة بين الجمعيات والجماعات المحلية نموذج الموازنة التشاركية والذي تسعى من خلاله الجماعات المحلية إقحام المجتمع المدني والمواطنين في دائرة اتخاذ القرارات ذات العلاقة بالشأن العام، كما أن المجتمع المدني يسعى إلى ضمان الشفافية والنزاهة لدى المواطنين من خلال مشاركته في صياغة الميزانية التشاركية.[1]

أيضا تسعى الجماعات المحلية إلى تخصيص بند أو جزء من بند لمشروع الميزانية التشاركية أو تخصيص رصيد مالي دون تحديد البند، ومن جهة أخرى يسعى المجتمع المدني إلى إعلام وتحسين المواطن على أوسع نطاق.

ويسعى المجتمع المدني إلى تكوين فريق من البلدية ومن ممثلي الجمعيات ليلعب دور المسير المحلي، كما أنه يحث على تنظيم منتديات للمواطنين في الأحياء لانتقاء المشاريع في صلب البند المخصص للتشاركية إن تم تحديده أو ضبطه في حدود ما رصد من اعتمادات عبر الاقتراع وانتخاب مندوبين للغرض.

كما أن هناك بعض المعوقات التي تعيق التشاركية بين المجتمع المدني التونسي والجمعيات المحلية والتي تتجسد فيما يلي:[2]

- التوجس والريبة المتبادلة من منطلقات سياسية أو قبلية.
- عدم الإلمام بالنظام السياسي والمنظومة القانونية من طرف الجماعات المحلية.
- اعتبار الجمعيات كوسيلة يتم اللجوء إليها ظرفيا لإنجاز مهام عجزت الجماعات المحلية عنتحقيقها.
- اعتبار الجماعات المحلية كوسيلة تمويل فقط من قبل الجمعيات.
- فقدان التواصل بين المجتمع المدني والجماعات المحلية وذلك من خلال عدم وجود اتصال مباشر بين السلطات المحلية والجمعيات المدنية.

---

(1)- المادة (139) من الدستور التونسي لسنة 2014.

(2) - محمد ضيفي، مرجع سبق ذكره، ص 40.

- عدم توضيح الإطار والوسائل التي تتم فيها المشاركة.
- تواضع قدرة ممثلي الجمعيات كقوية افتراضية ضاغطة.
- ضعف تمويل الجمعيات ونقص الإمكانيات يفقدها حماسها.
- حجب التمويل على بعض المكونات وربطه بالولاءات.

لكن يبقى المجتمع المدني مشرفا على كل المراحل التي تمر بها الميزانية التشاركية من تحديد الاحتياجات وذلك من خلال طرح احتياجات المواطنين باعتباره همزة وصل والوسيط بين السلطات المحلية والمواطنين، كما أنه يساعد السلطات المحلية في التخطيط.

أما في مرحلة التنفيذ فإنه يصبح الشريك الرئيسي للسلطات المحلية وذلك من خلال متابعته سير الأشغال ومدى مطابقتها للمواصفات الفنية المتفق في شأنها.

أما في مرحلة التقييم، فإنه يتم تقييم المقاربات التشاركية المعتمدة والعمل بالمقاربات المفيدة وأما فيما يخص غير الضرورية بأنه يتيم الرفع من جدواها وعدم العمل بها.

أما فيما يخص آليات التشاركية فإنه يتم اللجوء إلى التعاون بين السلطات المحلية والمجتمع المدني وذلك من خلال عقود شراكة في إطار مشاريع محلية، ويتم كذلك من خلال التأطير لمشاريع جمعياتية مختلفة من قبل إطارات البلدية والمشاركة مع خبراء المجتمع المدني المحلي في مشاريع البلدية.[1]

المطلب الرابع: مستقبل الموازنة التشاركية في تونس.

تعتبر تجربة الموازنة التشاركية في تونس فتية فهي تمر بمراحلها الأولى، بالرغم من أن الدستور يشجع السلطات المحلية على إشراك المواطنين في صنع القرار، ولكن مجال عمل البلديات مازال محدودا وليس لدى تلك البلديات الكثير يمن الموارد المالية، وهذا ما سبب إحباط لدى بعض المواطنين الذين أبدوا اهتماما بالعملية، مع هذا فإن مستوى التفاعل والذي تم بين السلطات المحلية والمواطنين غير مسبوق ولقد تمكن

(1)- محمد ضيفي، مرجع سبق ذكره، ص 41.

المشرفون من لعب دور الوسيط وتشجيع النقاش ودعوة الخبراء لمعرفة المزيد عن البلديات وميزانيتها ومتابعة المشروعات على نحو قد يفتح الباب إلى تطبيق الموازنة التشاركية على نحو أوسع في المستقبل.[1]

إن الموازنة في تونس يرتبط بشكل وثيق بالعملية السياسية في البلاد ومدى استعداد الحكومة المركزية في التخلي عن بعض وظائفها لصالح البلديات كما أن تجربة الموازنة التشاركية هي نتيجة أسفرت عن التحول الديمقراطي وتغيير النظام الذي ساد في تونس.[2]

وحيث تعتبر أهم إنجازات الموازنة التشاركية في تونس ترسم صورة زاهية للمستقبل وحيث اعتبرت بأنها آلية في المجتمعات لاهتمام المواطنين في الشأن العام، بحيث أصبح للمواطنين القدرة على تفهم المشاكل وإيجاد حل مناسب لها.

حيث أصبحت تعتبر تجربة الموازنة التشاركية أن الديمقراطية ليست ميزة مقصورة على النخبة فحسب، حيث قدمت الموازنة نوعا من التدريب الذي يساعد الناس على التعرف بشكل وثيق على فكرة الديمقراطية.

- يظهر نجاح ممارسات الموازنة التشاركية يتوقف على الأفق المستقبلي للسلطات المحلية والسلطات الممنوحة لها في مجالات عامة مثل البنية التحتية والصحة والتعليم والنقل العام.

- كما من المنتظر أين يشهد عام 2016 تقييما شاملا لهذه التجربة، التي تتم لأول مرة في تونس، بفضل التحول السياسي الحاصل في البلاد منذ الإطاحة بالنظام السابق، ويعتقد الذين شاركوا في هذه المغامرة، أن جمهور المواطنين لكي يزداد وأن نسبة النازحين من الشباب ستتقلص خلال المرحلة القادمة.

(1)- حاتم دمق، "في مفهوم وآليات الديمقراطية التشاركية وفرص تطبيقها في تونس" (تقرير حول مفهوم وآلية الموازنة التشاركية)، موقع مؤسسة الياسمين، يوم التصفح 3 يناير 2016.

(2)- نفسه.

استطاعت الميزانية التشاركية في تونس أن ترفع حجم مشكلة التهرب الضريبي، ووضع حلول أخرى بديلة التي كانت في القديم تحل هذه القضايا بالموازنة العمة للدولة، كما أنها وصفت نموذج لقياس الأداء المحاسبي للمسؤولين المتواجدين على مستوى البلديات، دعم سياسة الإفصاح والشفافية للأداء الحكومي المحلي، وذلك من خلال ترشيد البلديات التي قامت بتنفيذ التجربة.[1]

ومن جهة أخرى فإن مراكز الأبحاث المستقبلية ترى بأن مستقبل الموازنة في البلديات سيرتفع وذلك من خلال توسع النظرة لدى المواطنين، وذلك نظرا لعمل المنظمات غير الحكومية التي تسعى إلى تنشيط عملية التدريب لدى المواطنين المحليين و المساهمة في حل القضايا التي تمس الشرائح الضعيفة مثل النساء أو الفقراء في البلديات الأكثر فقرا، كما أن الخبرات البحثية والاستشارية لمنظمات المجتمع المدني ستأتي بنفعها وذلك حلال سنة 2017 و 2018 والتي تؤدي إلى رفع عدد البلديات التي تقوم بتنفيذ هذه التجربة على مستوى البلديات والتي كان عددها هذه البلديات سنة 2013 هي ثلاثة: المرسى، بورقيبة، توزر، كما أن هذه المحاولة لإعداد ميزانية تشاركية سترفع درجة المحاسبة والمساءلة لدى المواطنين المحليين، والتي تؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة.[2]

(1)- هاني حوراني، " المجتمع المدني وإعداد موازنة الدولة في تونس"، مجلة الغد، 28 نوفمبر 2008، ص 01.

(2)- مصطفى محمد عبد الرزاق، استخدام الموازنة بالمشاركة لتحسين كفاءة وفعالية الأداء المحاسبي لوحدات الحكم المحلي، **مجلة المحاسبة والمراجعة**، 2017، ص 42.

خلاصة الفصل:

وكخلاصة لهذا الفصل يمكن القول:

- أن المبادرة الأولى للموازنة التشاركية في بعض البلديات التونسية كانت كفكرة في 2013 في شهر ديسمبر، لكن بداية التجربة كان جانفي 2014، والبلديات التي قامت بتنفيذ التجربة وهي: المرسى، توزر، قابس، كاف، بن عروس، بسطيلة، بورقيبة.

- أهم النتائج التي شكلتها الموازنة التشاركية في البلديات التونسية هي:تفعيل القدرات المحلية، إعطاء الثقة للسلطات المحلية من أجل كسب دعم الجمعيات والمواطنين، فتح المشاركة أمام المواطنين لمناقشة القضايا المحلية ومعالجتها من خلال حضور اجتماعات الموازنة التشاركية وإعطاء اقتراحات بديلة.ساهم المجتمع المدني التونسي بدرجة كبيرة في هذه التجربة من خلال تدريب مشرفين محليين وحضور خبراء من خارج الوطن من أجل تدريب المواطنين وحضور ملتقيات دولية من أجل إنجاح التجربة على المستوى المحلي والوطني من تجربة بورتو أليغري وغيرها من التجارب.

- كما أن مستقبل هذه التجربة رغم عديد الصعاب، سيكون حافلا بالنتائج الإيجابية التي تعطي الأفق المستقبلي والرؤى الاستراتيجية لهذه البلديات التونسية.

خاتمة

خاتمة:

يعد مصطلح الموازنة التشاركية: هي آلية من آليات الديمقراطية التشاركية عرفت انتشارا واسعا في أنحاء العالم، أبرز منطقة لهذه التجربة هي مدينة بورتو أليفري كما أن هذه الآلية تسمح بالمشاركة في صنع القرار على المستوى المحلي ومناقشة القضايا التي تمس المواطنين القاطنين في منطقة الذين لهم الحق في حضور اجتماعات، ومن خلال تطرقنا لهذه الدراسة لاحظنا أن هناك فواعل رسمية وأخرى رسمية والهيئة غير رسمية، وبصفتها ممثل عن المواطن، كما أن المجتمع المدني التونسي برز دوره بعد الثورة التي عرفها الشارع التونسي ولعل من أهم النقاط التي توصلنا إليها من خلال دراستنا هذه هي:
الموازنة التشاركية: هي أداة تستعمل من أجل المشاورة في يد المواطن المحلي، وتجسد نوع من الثقة بين السلطات المحلية والمواطنين، وذلك عن طريق مشاركة المواطن المحلي في الاجتماعات التي تفسح المجال لهم والنقاش حول القضايا والمشاكل المراد معالجتها وذلك عن طريق التشاور الجماعي في اتخاذ القرارات.
ونستنتج أيضا أن هذه الدراسة قد وضحت بأن المجتمع المدني التونسي بعد الثورة أفرز نتائج عديدة أهمها:

أن الدستور التونسي سنة 2014 منح حق إنشاء الجمعيات ولها الحرية الكاملة في مشاركة السلطات المحلية في اتخاذ القرار، كما أن لها الحق في اطلاع على التقارير المتعلقة بالميزانية وعقد إطار فيما يسمى بعد بالشراكة في إطار الميزانية التشاركية مع السلطات المحلية.

كما برز دور الفعال للمجتمع المدني التونسي وذلك من خلال أنه المساهم الأكبر في تطبيق الموازنة التشاركية على مستوى بعض البلديات التي كانت سباقة في تنفيذ هذه التجربة مباشرة بعد الثورة، وهنا نلمس فعالية المجتمع المدني وقدرته على تقديم كل ماله فائدة لصالح البلديات التونسية، وهذا ما أثبتته هذه التجربة في تونس ولهذا فإن إيجابيات الموازنة التشاركية في تونس تعددت وتمثلت فيما يلي:

- المشاركة الواسعة للمواطنين مشاركا ومشاركة في منتديات مواطنين وهو ما يعد مدخلا وخطوة هامة نحو مزيد من انخراط الناس في الشأن العام.

- الدور الإيجابي للموازنة التشاركية في البلديات التونسية يسمح لهم في توسيع نطاق المشاركة على المستوى المحلي.

- ساهمت هذه التجربة في بناء علاقة ثقة وتعاون بين المجتمع المحلي والمسئولين المحليين.

- وهي كذلك مدخل لنشر ثقافة المراقبة والمساءلة والمحاسبة والمواطنة.

- تعد الموازنة التشاركية فرصة جيدة للمراقبة الداخلية والتي تحد من إمكانية الفساد والتواكل.

- تعد الموازنة التشاركية أداة في يد السلطات المحلية من أجل إعادة ثقة من طرف المواطنين.

- توسيع دائرة مشاركة المواطنين في صنع القرار والسهر على تنفيذه.

إلا أن هذا لا يعني أن الموازنة التشاركية لا تخلو من بعض النقائص وهذا ما شهدته هذه التجربة في البلديات التونسية.

- السمة السيئة للسلطة المحلية لدى المواطنين.

- صعوبة إدماج المواطنين في الشأن المحلي بعد فترة طويلة من الإقصاء والتهميش.

- ضعف الإدارة وحقل البيروقراطية على الصعيدين المركزي والمحلي.

- عدم تفعيل آلية المواطنين وإدراجهم بصفة مسئولة في إجراءات صنع القرار.

- نقص في ميزانية البلدية وبالتالي لا جدوى من مشاركة المواطنين في مشاركة مناقشها ومنه يمكن لمستقبل الموازنة التشاركية أن يكون ناجحا وهذا من خلال الدور الذي لعبه المجتمع المدني التونسي:

- تطوير القدرات المحلية: وذلك من خلال توسيع نشاطها العام.

- أتاحت الفرص لتلك المنضمات للمشاركة في صنع السياسة العامة.

- توسيع المهارات التنظيمية والسياسية التي تم اكتسابها خلال النقاشات التي سوف تفيد في المستقبل.

- تمكن المشرفين الذين خرجوا من أوساط المجتمع المحلي من لعب دور الوسيط ونجحوا في نبذ وتشجيع النقاش.

- دعوة الخبراء ومعرفة البلديات وميزانيتها، وقاموا أيضا بمتابع المشروعات على نحو قد يفتح الباب إلى تطبيق الموازنة التشاركية على نحو أسرع في المستقبل.

- كما انه يرتبط مستقبل ونجاح الموازنة التشاركية في تونس يرتبط بشكل وثيق بالعملية السياسية في البلاد، وإمكانية الحكومة المركزية للتخلي على بعض وظائفها للبلديات.

- توسيع مدى السلطات الممنوحة للإدارة المحلية في مجالات هامة مثل: البنية التحتية والصحة والتعليم والنقل العام.

- تدعيم العمل والمسار الذي تقوم به الجمعيات لأنها تعد عنصر أساسي في تنفيذ هذه الآلية.

- ومن المنتظر أن جمهور المواطنين مرشح لزيادة في المشاركة.

- كما أن مشروع القانون الجديد للبلديات سيتضمن تنظيما على ضرورة اعتماد هذه الآلية وجوبا في جميع البلديات التونسية.

- وفي الأخير يمكننا القول أنه لا يوجد أي بحث يخلو من النقائص بما فيهم دراستنا هذه والتي ترى فيها أنها تتوسع بقدر كافي خاصة أنه في بعض النقاط التي تحتاج إلى تفسير وتفصيل اكبر، والمتمثلة في محاولة التنبؤ ومعرفة نتائج هذه التجربة على المدى البعيد والآفاق المستقبلية المحتملة في البلديات التونسية وخصوصا أن هذه التجربة حديثة النشأة ومنه نقترح الآتي:

- دراسة مواضيع الموازنة التشاركية في البحوث الأكاديمية للعلوم السياسية لأن دراستنا هذه تعد الدراسة الأولى في هذا الحقل، كما أن موضوع الموازنة التشاركية درس في

العلوم الاقتصادية لكن من زاوية كيفية صرف الميزانية المالية وإنفاقها في مشاكل وقضايا محلية مست الجانب المالي منها فقط.

قائمة المصادر والمراجع

أولا/ الكتب:

1. بدوي عبد الرحمان، مناهج البحث العلمي، (بيروت: دار النهضة العربية)، 1963.
2. الحسين شعبان، " نواقد وألغام المجتمع المدني"، بيروت، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، 2009.
3. حرب علي، العالم ومآزقه منظم الصدام ولغة التدول، المغرب، المركز الثقافي العربي،2007.
4. حسين حسن أحمد، الجماعات السياسية والإسلامية والمجتمع المدني، القاهرة، الدار الثقافية للنشر،2000.
5. الصوراني غازي، تطور مفهوم المجتمع المدني وأزمة المجتمع المدني، القاهرة، مكتبة جزيرة الورد، 2010.
6. ديلو ستيفن، ترجمة ربيع وهبة، مراجعة علا أبو زيد، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني ،القاهرة، (د.د.ن)، 2002.
7. بلحاج أحمد وآخرون، تونس الانتقال الديمقراطي العسير، تونس: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2017.
8. البغوري ناجي، عقبات في طريق حرية الإعلام في تونس، تونس: مركز الدراسات القاهرة، 2017.

ثانيا/ المواثيق والمراسيم الوطنية والدولية:

1. القانون رقم 154 المؤرخ في ،07 نوفمبر 1959 المتعلق بتضييق الحرية العامة للجمعيات وتشكيلها.
2. القانون المؤرخ رقم 22 سبتمبر 1957 المتعلق بتنظيم الجمعيات.
3. القانون المؤرخ رقم 7 نوفمبر 1987 المتعلق بتأشيرة العمل القانوني للجمعيات.
4. دستور الجمهورية التونسية الصادر في 27 يناير/ جانفي 2014.
5. القانون رقم 21 المؤرخ في 2014/01/27، المتعلق بالحقوق والحريات.
6. القانون رقم 139 المؤرخ في 2014/01/27 المتعلق بمبادئ الحوكمة المحلية.
7. القانون رقم 35 المؤرخ في 2014/01/27، المتعلق بالحقوق والحريات.
8. القانون رقم 139 المؤرخ في 2014/01/27 المتعلق بمبادئ الحوكمة المحلية.

ثالثا/ المجلات والدوريات والجرائد:

1. فريق التحرير،"الميزانية التشاركية ثورة ديمقراطية جديدة"،جريدة المستقبل،العدد 01 .
2. غانم عبد المطلب أحمد، "الحكامة التشاركية المحلية،القرار المشترك نموذج آلية الميزانية التشاركية"، الشبكة المغربية للحكامة التشاركية، أكادير، ماي 2016.
3. بليوز الظاهر، "المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 15.
4. حسين توفيق إبراهيم، بناء المجتمع المدني، المؤشرات الكمية والكيفية، ط1، بيروت، المركز، 1992.
5. مفتي محمد أحمد على، مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية، الرياض، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، 2014.
6. القلعي أحمد، المجتمع المدني التونسي، فاعل أساسي قبل الثورة وبعدها، تونس، مركز القاهرة لدراسة حقوق الإنسان ،2017.
7. قنيل أماني، المجتمع المدني في مصر، القاهرة، مركز البحوث والدراسات بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،2001.
8. عمراني كربوسة، "المجتمع المدني في ظل الحراك العربي الراهن...أي دور"، مجلة العلوم السياسية والاجتماعية، العدد 16/سبتمبر 2014.
9. حمدي سمير " العمل الحزبي في تونس... الأزمة والمشكلات" ، في مجلة المستقبل، العدد1، جانفي 2015.
10. جمعية اليافع، "أرضية عمل المجتمع المدني التونسي"، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، 2015.
11. ذويب هيفاء، الميزانية التشاركية: استئناف بعد قطيعة أم ذرر ماد على الأعين، صحيفة اللامركزية والحوكمة المحلية، 4 أكتوبر 2017.
12. مقديش يسرى، "حصة نقاشية حول أدوات الحكم التشاركي في تونس"، مجلة الياسمين، 11 و 12 جوان 2015.
13. الأنصاري علي، "الميزانية التشاركية" ابتكار ديمقراطي في تونس"، الراصد، جريدة الكترونية مغربية، قسم الأخبار، 2015.

14. باديس بوزيري، الموازنة التشاركية في تونس: استغلال فرص التفاعل بين المجتمع المدني و البلديات، مجلة التضامن، 2013.

15. غسان بن خليفة، " تجربة الميزانية التشاركية في حي التضامن: خطوة هامة على طريق الديمقراطية المحلية، مجلة النواة التونسية، 29 سبتمبر 2016.

16. جوادي نور الدين ، " تطبيق آلية الميزانية التشاركية" جريدة التحرير، قسم الأخبار، العدد 2، 23 أوت 2017.

17. حوراني هاني ، " المجتمع المدني وإعداد موازنة الدولة في تونس"، مجلة الغد، 28 نوفمبر 2008.

18. مصطفى محمد عبد الرزاق، استخدام الموازنة بالمشاركة لتحسين كفاءة و فعالية الأداء المحاسبي لوحدات الحكم المحلي، مجلة المحاسبة والمراجعة، 2017.

19. السلامي إلهام ، "مراحل انجاز الميزانية التشاركية ببلدية روادة، 2015-2016" الشبكة المغربية للحكامة التشاركية، أكادير، 19، 19 ماي 2016.

رابعا/ المذكرات والأطروحات:

1. بياضي محي الدين، "المجتمع المدني في دول المغرب العربية ودوره في التنمية السياسية"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير،غير منشوره"، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دراسات مغاربية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011-2012).

خامسا/ الملتقيات والندوات الوطنية والدولية.

1. شيرشي تسنيم، الحوكمة التشاركية ضمن إطار الانتقال الديمقراطي في تونس: دورها ومستقبلها وسبل تفعيلها"، الندوة السنوية الثالثة لمؤسسة الياسمين، مؤسسة الياسمين، اريانة تونس، 11 و 12 جوان 2015.

06- المواقع الالكترونية:

1. عيسى سعيد ،الموازنة التشاركية، تم التصفح يوم2016/01/07،الموقع الإلكتروني، *http،bladi-lebnan-org/wp-contenent/plogs/204participationybud geting-p،128،*

2. ضيفي محمد ،"السلطة المحلية والمجتمع المدني أي تشاركية ،جغرافية المغرب عملية الكترونية، تم التصفح،03-04 ديسمبر2015.

http،//doc-10-30-docs google user content.com

3. يحي حازم ،"العلاقة بين المجتمع المدني والديمقراطية في العالم العربي "، الحوار المتمدن، العدد 2838، بتاريخ تم تصفح الموقع في 2017/08/05.
2009/11/23 http،//www.alhewar.org

4. التعريف بالاتحاد العام التونسي، متحصل عليه من موقع الاتحاد:
http://www.ugtt.org.tn, 12/04/2016, 16:15.

5. هيكلة الاتحاد العام التونسي للشغل، متحصل عليه من موقع الاتحاد:
http://www.ugtt.org.tn, 08/03/2016, 16:25

6. بوزيري باديس، حوار مع الخبير السويسري دانيال شوجور نسكي بشأن مبادرة الموازنة التشاركية في تونس، موقع "شارابول"، 22 جويلية، يوم التصفح، 02 يناير 2016.

7. خشانة رشيد، "تفردات قانونية قد تعطل تطوير الحكم المحلي في تونس"، مجلة الديمقراطية المباشرة الإلكترونية، 24 جانفي 2017، الرابط الالكتروني: يوم التصفح 2017/5/8.
https://www.swissinfo.ch/ara/%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%.

8. حاتم دمق، "في مفهوم و آليات الديمقراطية التشاركية وفرص تطبيقها في تونس" (تقرير حول مفهوم وآلية الموازنة التشاركية)، موقع مؤسسة الياسمين، يوم التصفح 3 يناير 2016.

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	يوضح الأبعاد الرئيسية للموازنة بالمشاركة	13
02	المراحل الرئيسية للموازنة بالمشاركة	19
03	يوضح خطوات تطبيق الموازنة التشاركية.	21
04	يوضح المتطلبات الأساسية لتطبيق الموازنة التشاركية.	23
05	التطور السنوي لتكوين الجمعيات التونسية (1980-2012).	38

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وعرفان	
إهداء	
مقدمة	**9-1**
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للموازنة التشاركية والمجتمع المدني	
تمهيد:.....	**11**
المبحث الأول:الإطار النظري للموازنة التشاركية.....	**12**
المطلب الأول:تعريف الموازنة التشاركية وكيفية انتشارها.	**12**
المطلب الثاني: أنواع الموازنة التشاركية وأطرها.....	**15**
المطلب الثالث: مراحل الموازنة التشاركية وكيفية تطبيقها على أرض الواقع.....	**17**
المطلب الرابع: نتائج الموازنة التشاركية وفوائدها.....	**24**
المطلب الخامس: التحديات والصعوبات للموازنة التشاركية.....	**26**
المبحث الثاني: مفهوم المجتمع المدني(التونسي).....	**28**
المطلب الأول: نشأة المجتمع المدني تعريفه وخصائصه وأسس تفعيله.....	**28**
المطلب الثاني: المجتمع المدني التونسي نشأته ودوره قبل الثورة وبعدها.....	**33**
خلاصة واستنتاجات الفصل	**44**
الفصل الثاني: كيفية تطبيق المجتمع المدني التونسي للموازنة التشاركية على مستوى البلديات	
تمهيد:	**46**
المبحث الأول: الموازنة التشاركية في البلديات التونسية.....	**47**
المطلب الأول: نشأة الموازنة التشاركية في تونس.	**47**
المطلب الثاني: كيفية تنفيذ الموازنة التشاركية في البلديات التونسية.....	**51**
المطلب الثالث: نتائج الموازنة التشاركية في البلديات التونسية.....	**55**

المبحث الثاني: المجتمع المدني التونسي وكيفية مساهمته في تجربة الموازنة التشاركية.....	**58**
المطلب الأول: عمل المجتمع المدني التونسي في البلديات التونسية.....	**58**
المطلب الثاني: دور الحركة المجتمع المدني في إنجاح الموازنة التشاركية على المستوى المحلي.....	**60**
المطلب الثالث: نموذج الشراكة بين المجتمع المدني التونسي والسلطة المحلية في إطار الميزانية التشاركية.....	**63**
خلاصة الفصل	**68**
خاتمة	**73-70**
قائمة المصادر والمراجع.....	**78-75**
فهرس الأشكال	**80**
فهرس المحتويات	**83-82**